

تعرض الجمهور المصرى لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الاجتماعى وعلاقته بإدراك الخطر المجتمعي

د. انتصار محمد السيد سالم*

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى التعرف على العلاقة بين تعرض الجمهور المصرى لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الاجتماعى وإدراك الخطر المجتمعي.

اعتمدت الدراسة على منهج المسح بالعينة واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان كأداة لجمع البيانات المطلوبة، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية قوامها (450) مفردة من الجمهور العام من سن 18 سنة فأكثر من محافظات القاهرة والشرقية وبنى سويف، وتم تطبيق استبيان عبارة عن عدة مقاييس، بالإضافة إلى البيانات الشخصية والمتغيرات الديموجرافية للمبحوثين.

استخدمت الدراسة مدخل التهديدات المجتمعية (مجتمع المخاطر) وقسمت الدراسات السابقة الى محورين:

الأول: الدراسات التى تناولت تعرض الجمهور لأخبار الجريمة من خلال وسائل الاعلام وإدراك التأثيرات الناتجة عنه.

الثانى: دراسات تناولت التعرض لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الاجتماعى وعلاقته بإدراك الخطر المجتمعي.

وقد توصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة دالة إحصائياً بين مستوى التعرض لمواقع التواصل الاجتماعى ومستوى التعرض لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الاجتماعى.

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي تبعا لاختلاف مستويات التعرض المختلفة لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الاجتماعى.

الكلمات المفتاحية: تعرض الجمهور، محتوى الجريمة، شبكات التواصل الاجتماعى، إدراك الخطر المجتمعي

* الأستاذ المساعد بقسم الاعلام التربوى بكلية التربية النوعية- جامعة الزقازيق

Public exposure to crime content and its relationship to awareness of societal danger

Abstract:

The study used the questionnaire as a tool to collect the required data, and the study was applied to a random sample of (450) individuals from the general public aged 18 years and over from the governorates of Cairo, Sharkia and Beni Suef. A questionnaire was applied consisting of 14 questions, consisting of several measures, in addition to personal data. The variables of the study represented in the type of residence), the educational level, the socio-economic level The study used the societal threats approach (risk society), and the previous studies were divided into two axes:

The first: studies that dealt with the public's exposure to crime news through the media and the awareness of the resulting effects. Second: Studies dealing with exposure to crime content on social networking sites and its relationship to awareness of societal danger. The results of the study concluded that there is a statistically significant relationship between the level of exposure to social networking sites and the level of exposure to crime content on social networking sites.

It was also found that there were statistically significant differences between the average scores of the respondents on the scale of perception of societal danger, according to the different levels of exposure to the content of crime on social networking sites.

Key words: Exposure, crime, networking, societal danger

مقدمة:

تعد الجريمة متغيراً ثقافياً أو ظاهرة اجتماعية في المجتمعات التي تأخذ بالنظم الوضعية وهذا ما يجعلها خاضعة للنسبية والتغير سواء نظرنا إليها من المنظور القانوني أو من المنظور العرفي. فالقانون سواء العام أو النوعي ومنه الجنائي أو الاعراف متغيرة المضمون نتيجة لتغير الظروف التاريخية والعوامل الثقافية والمتغيرات الاجتماعية واختلاف النظم الاقتصادية والسياسية والعقدية، ولهذا نجد ان ما يعد جريمة امر يختلف باختلاف المجتمعات وباختلاف الحقب التاريخيه.

ويرى علماء الاجتماع أن الجريمة ظاهرة اجتماعية وأن التجريم بحد ذاته هو الحكم الذي تصدره الجماعة على بعض أنواع السلوك بصرف النظر عن نص القانون ويقدر البعض بأن الجريمة عبارة عن السلوك الذي تحرمه الدولة بسبب ضرورة ويمكن أن ترد عليه بفرض جزاء وهو بوجه عام يشكل السلوك المضاد للمجتمع والذي يضر بصالحه.

ولا شك أن الفضيلة والرذيلة أو الجريمة واللا جريمة مقترنان في كل مجتمع إنساني، فالسلوك الإجرامي لا يعرف إلا بنسبته إلى السلوك السوي والفضيلة لا تتميز إلا بالرذيلة وان ما رسمه بعض الفلاسفة وأصحاب المذاهب الروحية والأخلاقية من مدن فاضلة ومجتمعات مثالية تخلو تماماً من ألوان الرذيلة ومن أفعال الانحراف والأجرام يبدو وكأنه صورة خيالية لا سبيل إلى تحقيقها في هذا العالم الأرضي بل حلم بعيد يفوق تحقيقه طاقة البشر.

والجريمة مشكلة اجتماعية من حيث كونها مظهر السلوك المنحرف لعدد كبير من الأفراد، وبالرغم من أنها تدخل الى حد ما في نطاق المجالات العضوية والنفسية الا أن بها مظاهر ودلالات لا يمكن تفهمها واستيعابها إلا في حدود⁽¹⁾.

وإذا كان الواقع الاجتماعي والاقتصادي هو جانب من الجريمة ولا يفسر كل شيء عن الجريمة فان العامل النفسي مهم جدا بيد أننا في الوطن العربي لا نهتم بالعامل النفسي وتأثيره وتأثره في الواقع الاجتماعي والاقتصادي⁽²⁾

وقد سعى علماء النفس كثيراً إلى دراسة كيف ينظر الأفراد إلى الأخطار في المجتمع، وما الذي يجعلهم يبالغون في رد الفعل تجاه الأزمات والأحداث المتطرفة، حتى عندما تكون مخاطرهم الشخصية منها أقل أهمية، ولكن نجدهم في نفس الوقت أقل انتباهاً للتهديدات الأخرى التي يكونوا أكثر عرضةً للأضرار بها، وأشاروا إلى أنه يمكن أن تؤدي ردود فعل مبالغ فيها مما يؤدي إلى ظهور مجموعة جديدة من المشاكل على رأس الأزمة الحالية⁽³⁾ فمجتمع اليوم هو مجتمع المخاطر الذي يعاني من مشاكل مروعة من جرائم و حوادث خطيرة تهدد أمن المجتمع بكل فئاته حيث انتشر الخوف والقلق والإحساس بالخطر المجتمعي لدى الجميع.

لقد أصبحت وسائل الإعلام الجديدة من أقوى المؤسسات الاجتماعية في عصرنا الحالي خاصة شبكات التواصل الاجتماعي في ظل تزايد تأثيراتها مؤخرًا في حياتنا اليومية، خاصة في عرض الأزمات والمشكلات والتهديدات التي تحيط بالأفراد في المجتمع وبشكل خاص بالنسبة للأفراد الذين تعد مصدرهم الرئيسي للمعلومات وليس لديهم خبرات مباشرة بالنسبة لكثير من القضايا التي يتعرضون لها.

وكما يعتقد Ulrich Beck أن أهم ما يميز الأزمات والمخاطر التي تواجه مجتمعاتنا المعاصرة هي كونها ذات آثار كارثية، والأهم هي أنها غير معروفة للجمهور العام Invisibility أو حتى يوجد نوع من الجهل والتعتيم بشأن خطورتها وهي لا تصبح عكس ذلك، إلا إذا تكونت معرفة مجتمعية حولها وطبيعة المعلومات المتعلقة بها وهي الوظيفة التي تقوم بها وسائل الإعلام، ومن هنا تصبح نظرية مجتمع المخاطر، هي نظرية العلاقة بين وسائل الإعلام ومجتمع المعلومات، وتنتقل الإشكالية هنا إلى هؤلاء الذين يقومون بإنتاج مفاهيم وتعريفات الأزمة وبين هؤلاء الذين يستهلكونها(4)

والخطر المجتمعي ليس شعور نفسى يرتبط بقضايا وأزمات محلية وإنما الأزمات والأحداث السلبية العالمية تؤثر كذلك في خلق هذا الشعور لدى المجتمع الدولي والانسانى، وليس هناك دليل أشد وضوحاً من الأزمات العالمية الصحية في الفترة الماضية والمستمرة والتي جعلت الاحساس بالمخاطر المجتمعية شعور انسانى والحاجة الى الأمن المجتمعي هو حاجة انسانية عالمية وليس شعور فردى فقط.

إن شدة الخطر عالمياً تسمو بكل الفروق الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية لمجتمع المخاطر للوصول إلى مجتمع الأمن(5).

وقد أشار Ulrich Beck الى تعدد أخطار هذا المجتمع الجديد مجتمع المخاطرة ومع ذلك فإن أكثر الأخطار أهمية في الوطن العربي هي مشكلة الأمن الاجتماعي لكثرة ما نشاهده ونقرؤه اليوم عن نسبة الفقر المتفاقمة وظاهرة البطالة وما تؤدي إليه من عدم استقرار الفرد والمجتمع على حد سواء(6).

مشكلة الدراسة:

قد كانت وما زالت وسائل الإتصال تعد مصدرًا هامًا للمعلومات خاصة أوقات الأحداث المتطرفة في المجتمع ووقت المخاطر، و الوقت الحالي تعاضم فيه دور الاعلام الجديد وخاصة دور شبكات التواصل الاجتماعي في هذا المجال سواء ما إذا كان يتم عرض المعلومات عن هذه الأزمات والمخاطر بطريقة موضوعية أو بطريقة مبالغ فيها.

وتعد شبكات التواصل الإجتماعى وسيلة فعالة فى عرض الأحداث يسعى اليها جمع عريض من الجمهور على اختلاف مستوياته التعليمية أو الإقتصادية والإجتماعية من أجل المعرفة عن هذه الأحداث خاصة وقت المخاطر والأحداث الغير معتادة. وقد انتشرت أخبار الجريمة فى المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة بصورة ملحوظة خاصة عندما تتداولها شبكات التواصل الإجتماعى بصورة مكثفة وبصورة أكثر جرأة من وسائل الاتصال الأخرى بخاصة إذا كانت الجريمة لها بعد انسانى أو ترتبط بالبعد الإجتماعى والثقافى فى المجتمع أو تحمل نوع من الإثارة فى محتواها وهو ما يخلق قدر من إدراك المخاطر المجتمعية لدى الجمهور وبخاصة إذا كان من الأفراد الذين يعتمدون على هذه الوسائل فى المعرفة عن هذه الأحداث كمصدر موثوق للمعلومات عن الجريمة أكثر من مصادر المعلومات الأخرى.

وتمثل الجريمة أحد أسباب الخطر المجتمعى لما لها من استنكار وحظر إجتماعى وقانونى وإنسانى ولذلك فتأثير نشر محتوى عن الجريمة فى وسائل الإعلام بصورة مكثفة وبطريقة وأسلوب ونهج معين فى العرض ربما يكون سبباً فى تعديل سلوك الأفراد ولكن من جهة أخرى ربما طريقة العرض تنقل صورة مبالغ فيها عن الجريمة وأحداثها تخلق نوع من الإدراك بعدم الأمان والإستقرار الإجتماعى ووجود خطر يهدد المجتمع.

وكما تشير نظرية مجتمع المخاطر إلى إن كلمة خطر أوسع فى المفهوم من الخطر التكنولوجى ولكنه كذلك يشمل الأخطار التى تؤثر على الأمن الإجتماعى. وتمثل هذه الدراسة محاولة لاختبار فروض نظرية التهديدات الإجتماعية (مجتمع المخاطر)، فيما يتعلق بكثافة تعرض المبحوثين لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الاجتماعى وعلاقتها بمستوى إدراك الخطر المجتمعى لديهم، وذلك من خلال تطبيق مقياس لمستوى إدراك الخطر المجتمعى على عينة من الجمهور يمثل الفئات المختلفة للجمهور المصرى كما تختبر الدراسة تأثير المتغيرات الديموجرافية للجمهور فى العلاقة بين التعرض لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الاجتماعى وعلاقتها بمستوى إدراك الخطر المجتمعى لديهم ويمكن أن تتحدد مشكلة الدراسة فى التساؤل التالى: ما العلاقة بين تعرض الجمهور المصرى لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الإجتماعى وإدراك الخطر المجتمعى لديهم.

أهمية الدراسة:

■ رغم تعدد الدراسات التى تناولت شبكات التواصل الإجتماعى وتأثيراتها النفسية والاجتماعية الا أن هناك ندرة فى التطبيق على محتوى الجريمة وتأثيراتها من خلال مواقع التواصل الإجتماعى وهو ما تهتم به هذه الدراسة.

- تهتم الدراسة الحالية بإختبار المتغيرات الوسيطة التي ربما تمثل دور مهم في إدراك المخاطر المجتمعية وهو يمثل نسق اجتماعى ونفسى ربما التحكم فى عوامله تسهم فى الحد من الشعور المبالغ فيه لدى بعض الأفراد تجاه الخطر المجتمعى.
- تتعرض الدراسة لقضايا حياتية حتمية فى المجتمع فالجريمة سلوك انساني وحدوثه أمر وارد وإن كان مرفوض اجتماعياً وإنسانياً إلا أن وقوعه له تأثير نفسى واجتماعى وانسانى ليس فقط على من تعرض للجريمة أو ذويه وإنما ينقل التأثيرات السلبية والاجتماعية على أفراد المجتمع بكامله وبالتالي فإن الجريمة تمثل مخالفة للنظام الاجتماعى كاملاً وليس للقانون فقط.
- الدراسة تهتم بتأثيرات نشر محتوى الجريمة من الجانب النفسى الاجتماعى وبالتالي تربط الدراسة بين علوم الاعلام وعلوم الاجتماع وعلم النفس.
- استخدمت الدراسة أطر نظرية ومقاييس نفسية جديدة فى البحث، فتم الاعتماد على نظرية التهديدات المجتمعية (مجتمع المخاطر) التي لم يتم استخدامها فى كثير من الدراسات، بالإضافة إلى بناء مقاييس تجمع بين التعرض لشبكات التواصل الاجتماعى وإدراك المخاطر المجتمعية.
- تُعد الدراسة محاولةً لبحث تأثيرات جديدة لشبكات التواصل الاجتماعى على جمهور المستخدمين.
- ضرورة معرفة رجع الصدى فى مجال الإعلام، فمعرفة ردود الأفعال تجاه ما يقدم خلال مواقع التواصل الاجتماعى مهم للمخططين وصانعى القرار لتعديل الرسائل أو جعلها تتوافق مع الجمهور المتلقي.

مصطلحات الدراسة:

محتوى الجريمة: المحتوى المقدم من خلال مواقع التواصل الاجتماعى ويحتوى مضمونه على تغطية لسلوك أولفعل معارض أو مضاد للقانون ويجوز معاقبة فاعله قانونياً وفقاً للنظام الاجتماعى.

شبكات التواصل الاجتماعى: المقصود بها المواقع والبرامج التى تعتمد على شبكة الانترنت لتسهيل التواصل بين المستخدمين وتبادل المعلومات فيما بينهم حيث يتم تداول الصور والفيديوهات والأخبار والمعلومات والتدوينات الصوتية بين الجمهور. ويقصد بها إجرائياً موقع الفيسبوك و اليوتيوب وتويتر وانستجرام والتيك توك وغيرها.

الخطر المجتمعى: والذى يعنى احتمال وقوع إعتداء على الأفراد ويؤدى الى حالة من عدم الأمان أو الاستقرار الاجتماعى نتيجة لتكرار سلوك إجتماعى يخالف النظام الاجتماعى والأمنى وهو مفهوم يخالف الأمن المجتمعى.

حدود الدراسة:

وتتمثل حدود الدراسة في الحدود التالية:

حدود موضوعية: تتمثل في هذه الدراسة في علاقة تعرض الجمهور المصرى لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الاجتماعى وعلاقته بإدراك الخطر المجتمعي.

حدود مكانية: تتمثل حدود الدراسة المكانية في محافظة الشرقية لتمثل الأقاليم ومحافظة القاهرة لتمثل العاصمة، ومحافظة بنى سويف لتمثل جمهور الصعيد، وذلك من أجل تمثيل كافة فئات المجتمع المصرى.

حدود بشرية: اقتصرت الدراسة على عينة من الجمهور المصرى من البالغين فى المرحلة العمرية من 18 سنة فأكثر، ويرجع اختيار المرحلة بدءاً من 18 سنة لضمان فهم العلاقات الاجتماعية ولقدرة البالغين على فهم وتحديد الجريمة وكذلك لسهولة قياس إدراك الخطر المجتمعي لديهم.

حدود زمنية: تم إجراء الدراسة الميدانية خلال شهر نوفمبر العام 2021.

المدخل النظرى للدراسة:

أولاً: مدخل التهديدات المجتمعية (مجتمع المخاطر):

برز مفهوم التهديدات المجتمعية علي يد عالم الاجتماع البريطاني جوك يونج " Jock Young" عام 1961م، بينما يرجع الفضل في تطوير مفهوم ومدخل التهديدات المجتمعية بشكل متعمق إلي العالم ستانلي كوهين "Cohen" عام 1972م، حيث يري المدخل أن المجتمعات عرضة لبروز التهديدات المجتمعية، التي هي عبارة عن حالة أو شخص أو جماعة من الأشخاص يبرزون باعتبارهم خطر يهدد مصالح المجتمع وقيمه، وغالباً ما تقدم تلك التهديدات بشكل نمطي متكرر خلال وسائل الإعلام؛ حيث تصبح مادة ثرية للنقاش والتعليق والتحليل من قبل القائمين علي وسائل الإعلام المختلفة.

وُصنف نظرية التهديدات المجتمعية على أنها من النظريات الاجتماعية التي تصنف عملية إنتاج وتنظيم الأزمات والمخاطر التي تواجهها المجتمعات المعاصرة وقد صاغ المصطلح لأول مرة، العالم الألماني؛ Ulrich، Beck، ركز فيه على الدور الذي تمارسه وسائل الإعلام في عملية نشر المخاطر والأزمات (7)

وُتعني نظرية التهديدات المجتمعية بفكرة المجتمع المهيأ للاستجابة لما قد يحمله المستقبل من مخاوف وقلق، كما أنه ذلك المجتمع المعني بفكرة الأمان لأفراده، وهي الأمور التي تستلزم درجة عالية من الاهتمام بالأزمات أو المخاطر التي قد تواجه مثل هذه النوعية من المجتمعات (8)

ومن هنا تعرف نظرية التهديدات المجتمعية على أنها الطريقة المنظمة للتعامل مع المخاطر والأزمات والشعور بعدم الأمان والتي تفرزها المجتمعات المعاصرة وتفرضها على الأفراد (9)

وكما يرى Beck (1992)، أن الأزمات تعتمد على التفسيرات المرتبطة بالجمهور العام، وكذلك الأساليب التي يتبعها القائم بالاتصال للوساطة في سلسلة العلاقة بين الأزمات والمخاطر وبين إدراك الجمهور لها، وهو ما يحتاج إلى الكشف والتحليل عن الأسباب التي تقف وراء القيام بمثل هذه العمليات وآلياتها.⁽¹⁰⁾

طرح Beck تفسير نظري لدور وسائل الإعلام باعتبارها وسائل فاعلة في الأزمات والمجتمع الخطر في مثل هذه النوعية من الأحداث⁽¹¹⁾، من خلال:

- دورها في مجال التشكيل الاجتماعي للأزمة Social Construction
- دورها كساحة للصراع والتنافس بين الأفكار والأيدولوجيات المختلفة التي تقف وراء خلق الأزمات أو إنهاؤها في مجتمع من المجتمعات.
- دورها كساحة للنقد المجتمعي لكل من تصوير هذه الأزمات وصورة المجتمع باعتباره مجتمع خطر أو متأزم Risk Society

أما عن خصائص مدخل التهديدات المجتمعية فيمكن طرحها في الآتي:

- **القلق والاهتمام** يركز مدخل التهديدات المجتمعية على عنصر القلق والاهتمام بشأن سلوك فئة من فئات المجتمع أو فترة من الفترات داخل المجتمع تتضمن حدوث ظاهرة أو حدث يؤدي إلي اضطراب الأفراد وزعزعة إحساسهم بالاستقرار.
- **مشاعر العداوة والغضب** حيث يهتم المدخل بمستوى العداوة والغضب الذي يكتنف مشاعر الأفراد تجاه مصدر الخطر أو التهديد الذي يواجههم.
- **التلاشي** خاصة التلاشي تعني أن المخاطر تظهر فجأة وتستمر لفترة قصيرة ثم تتلاشي ومن ثم يتلاشي الاهتمام الزائد بالحدث والضجة الإعلامية التي تصاحبه.
- **الاختلال** وخاصة الاختلال تشير إلى اختلال نسب تقديم الحدث أو الصراع الذي يهدد الأفراد من خلال وسائل الإعلام حيث يصبح الحدث أو الصراع جرس إنذار بالخطر بدلاً من كونه أزمة حقيقية وقائمة بالفعل.

العوامل التي تؤثر في بروز التهديدات المجتمعية:

يشير مدخل التهديدات المجتمعية إلي وجود بعض العوامل التي تؤثر في بروز التهديدات المجتمعية منها: (12):

عوامل مرتبطة بدور وسائل الاعلام منها:

- تصوير وجود خطر جديد يهدد حياة أفراد المجتمع وظروف حياتهم الطبيعية يمثل أزمة متكاملة الأبعاد إلى الرأي العام على أن يقدم في صورة أحداث وملازمات ذات صلة عالية وثيقة ببعضها البعض.
- حالة من الغموض والجهل النسبي لدي القائمين علي وسائل الإعلام بشأن مدي خطورة المشكلة المعروضة وأفضل الحلول وأنسبها.
- توافر مجموعة من الحلول في الغالب سابقة التجهيز والتي تقدم للرأي العام من خلال وسائل الإعلام باعتبارها الأنسب والأكثر كفاءة وتأثيراً.

عوامل إجتماعية منها:

- التحالف بين اثنين على الأقل من العوامل الخمس المرتبطة بتقديم وتصوير التهديد المجتمعي (السياسيون والحكومة, وجماعات الضغط والمصالح, مدعو أو مثيرو الأزمات, الشرطة والقضاء, والصحافة ووسائل الإعلام المختلفة, والرأي العام والجمهور).
- بروز اهتمام وتركيز مدعى الأزمات الذين قدمتهم وسائل الإعلام باعتبارهم مسئولين أو متخصصين في القضية المثارة.
- حالة من الاتفاق التام بين صفوة المجتمع حول خطورة المشكلة وطرح الحلول الملائمة لها.

وهناك العوامل المؤثرة بشكل عام على إدراك الخطر الجمعي:

حيث تطرح النظرية مجموعة من العوامل والتي تمثل فرضيات النظرية: (13).

- **التضخيم الاجتماعي وشدة التركيز Attention & Amplification** حيث يزداد الاهتمام الإجتماعي بالأزمة والقلق بشأنها كلما ارتفعت كثافة التغطية الإعلامية المخصصة لها، وهنا يتحدد دور وسائل الإعلام في التأثير على إدراك الخطر المجتمعي من خلال عرضها بطرق مختلفة أو القول بعدم القدرة على حل الأزمة أو على العكس من ذلك أي الإحساس بالاطمئنان النسبي إذا طرحت وسائل الإعلام قدرة المجتمع على تجاوزها وطرحها للحلول المناسبة.
- **الثقة Trust** وهو العامل الأكثر أهمية وتأثيراً في متغير إدراك الأفراد للأزمات والمخاطر؛ حيث يتعلق الأمر بمدى ثقة الرأي العام في قدرة المسؤولين أو صانعي القرار على القيام بالدور المنوط بهم وفق العقل والمنطق وليس الاعتماد على العواطف المؤثرة على الرأي العام.

ثانياً: الجريمة وضوابط النشر الإعلامي :

تعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية القديمة، والتي تحدث عند توافر كافة مقومات حدوثها، لذلك فإن أي فرد معرض لارتكاب الجريمة، طالما أن العوامل المؤدية لوقوع الجريمة متكاملة، ويعتمد التأثير السلبي المرتبط بالجريمة على ظروف تنفيذها، والوسائل، والأدوات المرتبطة بها، وتعتمد طبيعة العقوبة المطبقة على مرتكب الجريمة على شدة خطورتها، والتي تتراوح بين الحبس لأيام معدودة، إلى أن تصل للحبس المؤبد، أو تنفيذ عقوبة الإعدام.

والجرائم هي جميع الأفعال الخارجة عن الأخلاق والقوانين، وهي التصرفات المنحرفة التي تستوجب العقاب والحساب؛ لأنّ فيها تعديّ على الأشخاص والممتلكات، والمجتمع بأكمله

وتتنوع الجرائم في صورها وأشكالها، بين جرائم القتل والسرقات والاعتصاب والنهب والسلب وقطع الطريق والرشوة، وقد قسم القانون لكلّ جريمة عقوبة تُناسب الفعل الذي قام به المجرم؛ فقسّمت الجرائم إلى أنواع بناءً على الكثير من الاعتبارات، التي تتعلق بمرتكب الفعل، وطبيعة الجريمة، وظروف المجرم، والدواعي التي دعت له للقيام بجريمته.

وهي عمل غير مشروع، ويعاقب عليه القانون؛ لأنها تعتبر تجاوزاً لكافة الأحكام القانونية، وتعرف أيضاً بأنها انحراف، وخروج عن المعايير، والمبادئ الأخلاقية، والدينية من أجل تحقيق هدف ما، لا يتوافق مع التشريعات، والنصوص في القانون، مما يؤدي إلى حدوث نتائج ذات تأثيرات سلبية على الأفراد، والمجتمع..

والجريمة في القانون هي كل انحراف عن المعايير الجمعية التي تتصف بقدر هائل من الجبرية والنوعية والكلية، ومعنى هذا أنه لا يمكن أن تكون جريمة إلا إذا توافرت فيها القيمة التي تقدرها الجماعة وتحترمها⁽¹⁴⁾.

أسباب الجريمة

توجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الجرائم، وهي:

انتشار العنف بكافة أنواعه، وخصوصاً العنف الجسدي، والذي قد يعتبر تحولاً من العنف اللفظي. عوامل وراثية؛ إذ إن الميول للجريمة قد يعتبر عاملاً جينياً ينتقل بين الأفراد. الإصابة بأمراض نفسية: إذ تشير الدراسات، والأبحاث الطبية، إلى أن أغلب المجرمين يعانون من اضطرابات نفسية، وسلوكية؛ بسبب تأثرهم بمجموعة من العوامل المحيطة بهم، مثل: طبيعة التربية الأسرية.

تأثير العوامل الاجتماعية: إذ إن البيئة التي يتواجد بها المجرم تساهم في تحفيزه لارتكاب الجريمة، وخصوصاً الجرائم المرتبطة بالسرقة، والنصب، والاحتيال.

حدوث أزمة اقتصادية شديدة: تؤثر على المجتمع، والأفراد المتواجدين فيه، والتي قد تؤدي إلى انتشار المجاعات، والأمراض، والتي تعتبر من محفزات الجرائم.

ارتكاب الجريمة من أجل حماية النفس: وتعد من الأسباب قليلة الانتشار؛ إذ إن الإنسان يرغب على القيام بالجريمة، في حال تعرضت حياته، أو حياة شخص آخر للخطر، وتعتمد العقوبة الخاصة بهذا النوع من الجرائم على حسب طبيعة ارتكابها

وتنتج عن الجريمة مجموعة من النتائج التي تؤثر سلبياً على المجتمع، ومنها

انتشار الخوف، والفرع بين الناس. -

- عدم استقرار الحالة الاجتماعية داخل الأسرة، مما ينعكس سلبياً على المجتمع.

تقسيم الجريمة

حاول الباحثون أن يقسموا الجرائم حسب نوع الباعث إليها فقسموها إلى الأنواع التالية:

جرائم اقتصادية

جرائم جنسية

جرائم سياسية

جرائم اجتماعية

جرائم نفسية

وهناك تقسيم آخر للجرائم يلجأ إليه عادة في الإحصائيات الرسمية للجرائم وهو تقسيمها إلى

جرائم ضد الأشخاص

جرائم ضد الملكية

جرائم ضد الآداب⁽¹⁵⁾

الوقاية من الجريمة

اهتم كثير من الباحثين ببرامج الوقاية وتنوعت أساليبهم وبرامجهم ومن أشهر هذه الطرق:

نظرية بنثام: اهتم بنثام بالعمل على الحد من سيل الإغراء والاهتمام بالتربية ورفع مستوى الأخلاق وتحسين الظروف الاجتماعية.

طريقة تشديد العقوبة: اقترح بعض الباحثين تشديد العقوبة على المجرمين لأنها تؤدي إلى ارتداد الكثيرين، بينما التسامح في العقوبة تسبب ازدياد حوادث الإجرام⁽¹⁶⁾

الإعلام الأمني:

تعش الدول الوقت الراهن وضعية استثنائية مغايرة من أهم توصيفاتها التكيف مع ظاهرة العولمة، التي فرضت مراجعة كل المفاهيم التي كانت سائدة من قبل والبحث عن المعايير الإستشرافية التي يتعين اعتمادها لتحقيق ففزة نوعية، خاصة في مجال تحقيق أمن واستقرار المجتمعات⁽¹⁷⁾

ونحن نعيش في هذه الأونة عصرا صار الإعلام فيه ضرورة من ضروريات الحياة نتيجة الثورة الإعلامية الكبيرة التي أثرت على المجتمع بشكل كبير وفرضت أنماطا جديدة من السلوكيات على الأفراد لم تكن معهودة من قبل، الأمر الذي زاد من تعقد الحياة وتنوع العلاقات بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية الأمر الذي يستدعي إعلاما أمنيا يواكب تطورات العصر ومستجداته، وحتى تساهم وسائل الإعلام بصفة عامة والإعلام الأمني بصفة خاصة في العمل على الحد من الجريمة والوقاية منها، عليها أن تقوم بواجباتها في نشر الوعي الأمني بين الجماهير والعمل على التصدي لثقافة الجريمة في المجتمع⁽¹⁸⁾

فوسائل الإعلام خاصة الجديدة منها (مواقع التواصل الإجتماعي تمثل أحد أشكالها) أصبحت تنتج الجريمة والعنف بمختلف أشكاله و قد أصبح مدعاة للقلق في جميع الأوساط الاجتماعية في العالم⁽¹⁹⁾

ضوابط وأخلاقيات نشر الجريمة:

تشير بعض الدراسات إلي أن تقديرات الجمهور لأنماط الجريمة وكميتها في المجتمع تنسب إلى وسائل الإعلام أكثر مما تنسب إلى الخريطة الواقعية للجريمة كما هي ثابتة في محاضر الشرطة وملفات القضاء وإذا كانت وسائل الإعلام الجماهيري تشكل صورة العالم المتاحة لنا فهي في نفس الوقت تختار وتنظم وتؤكد وتعرف وتنقل المعاني ووجهات النظر وتربط بعض الجماعات ببعض أنماط القيم والسلوك وتجزئ أو تبرر فإننا يجب أن لا نتجاهل هذه الحقيقة وهي أن وسائل الإعلام الجماهيري لا تعمل في عزلة بل تعمل داخل إطار إجتماعي وإقتصادي وثقافي محدد ومن هنا يصبح نشر الجريمة والطواهر المتصلة بها أمراً حيويّاً

للغاية ونشر الجريمة في وسائل الاتصال الجماهيري يؤدي وظائف إجتماعية معينة رغم ان هذه الوظائف تختلف من بلد إلى آخر.

وقد وافق المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام على مشروع "كود ضوابط وأخلاقيات نشر الجريمة ومنها(20):

- عدم نشر صور أو أسماء المشتبه بهم إلا عند الضرورة
- الحرص الشديد في نشر جرائم الشرف والأعراض
- إخفاء شخصية الأطفال المتهمين وعدم ذكر أسمائهم -
- الالتزام الكامل بمقتضيات الأمن القومي -
- مواجهة كافة أشكال خطابات الكراهية
- وأضاف المجلس الأعلى للإعلام، تكون التغطية الصحفية والإعلامية للجرائم والتحقيقات والأفعال الضارة والخطيرة مطابقة للأكواد والمعايير عندما تلتزم بالقواعد الآتية:

-الاعتماد على المصادر الرسمية

- عدم النقل عن المصادر المجهلة ووسائل التواصل الاجتماعي
- المتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي
- مكافحة الجريمة هو الهدف والغرض النهائي لنشر أخبار الجرائم
- عدم نشر المشاهد الصادمة أو القاسية -
- الحرص الشديد عند نشر جرائم الشرف والجرائم المتعلقة بأعراض الأفراد
- الحرص و الحذر في الجرائم ذات البعد القبلي أو الطائفي
- احترام الوضع القانوني الخاص للأطفال كمتهمين أو شهود أو مجني عليهم
- عدم نشر أخبار تتضمن خطاباً للكراهية أو تشجع عليه
- تجنب التغطية السطحية لأخبار الجرائم
- عدم الإفراط في مقدار التفاصيل الواجب نشرها في طرق ارتكاب الجريمة
- عدم استباق نتائج التحقيقات والمحاكمات
- الاختيار الجيد للوقت واللغة والعناوين

- الالتزام الكامل بمقتضيات الأمن القومي
 - الالتزام الكامل بقرارات حظر النشر
 - احترام حرمة الحياة الخاصة والخصوصية وضوابط النشر عن الأقارب وضحايا الجرائم
 - توقي الإضرار بسمعة البلاد بسبب نمط النشر أو البث
 - دعم أجهزة الشرطة والقضاء وأجهزة إنفاذ القانون
 - الحذر عند نشر الأفعال الخطيرة أو الضارة
 - تدريب أطقم التغطية وتأهيلهم.
- ويمكن القول بأن المبادئ العامة التي يجب أن تتقيد بها وسائل الإتصال الجماهيري في معالجة الجريمة ومحاربة الجريمة بكافة أشكالها:
- إقرار مبدأ المسؤولية الاجتماعية للإعلام -

- المصادقية مع استخدام المنهج العلمي لمعرفة إحتياجات الجمهور في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة(21)

وبالنظر إلى ما يتمتع به الإعلام من خصائص تؤهله أن يكون في مقدمة الوسائل التي يمكن لها أن تتصدى للجريمة قبل وقوعها أو التقليل منها، فإن من الأهمية بمكان توفير مساحة مناسبة بل واسعة للإعلام لكي يمارس دوره في محاربة الجريمة.

والإعلام الأمني كأحد أشكال الإعلام المتخصص الذي ظهر حديثاً على الساحة الإعلامية بشكل عام والأمن خاصة أصبح يلعب دوراً مهماً وحيوياً في الوقاية من الجريمة ومكافحتها وتحقيق الغايات الأمنية بكافة أبعاده(22)

إشكالية الأمن والحرية:

وهي إشكالية تواجه كافة المجتمعات المعاصرة وتتمثل في أن متطلبات تحقيق الأمن في بعض الظروف قد تؤدي إلى تقييد للحريات وهو الأمر الذي يتعارض مع الأسس التي تقوم عليها النظم الديمقراطية، والواقع أن الخبرات المعاصرة توضح أن الأولوية يجب أن تعطى للإعتبارات الأمنية، وهو الأمر الذي شهدته أعرق الديمقراطيات على أن يكون ذلك في إطار القانون ولا شك أن الاعلام الأمني يواجه هذه الإشكالية وعليه أن يتعامل بالأساليب الملائمة(23)

ولأن وسائل الاعلام تؤثر بشكل بارز في توجيه الجماهير والجهات المختلفة نحو التعاون في مواجهة الجريمة المشكلات الأمنية، لذلك يجب تأسيس علاقة وطيدة بين أجهزة الأمن وأجهزة الاعلام، بهدف تحقيق التنسيق والتفاهم اللازم وحشد الرأي العام وجهود أفراد المجتمع لمكافحة الجريمة⁽²⁴⁾

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على العلاقة بين تعرض الجمهور المصري لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الاجتماعي ومستوى إدراك الخطر المجتمعي لديهم.

وينبثق من الهدف الرئيسي للدراسة الأهداف الفرعية التالية:

- 1- التعرف على حجم استخدام الجمهور المصري للإنترنت.
- 2- التعرف على كثافة استخدام الجمهور المصري لشبكات التواصل الاجتماعي..
- 3- الوقوف على حجم تعرض الجمهور المصري لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الاجتماعي.
- 4- التعرف على كثافة تعرض الجمهور المصري لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الاجتماعي.
- 5- الكشف عن مستوى مصداقية شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات عن الجريمة لدى الجمهور المصري مقابل وسائل الاعلام الأخرى
- 6- رصد أهداف تعرض الجمهور المصري لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الاجتماعي
- 7- الكشف عن أهم أنواع الجرائم التي يفضل الجمهور متابعتها على شبكات التواصل الاجتماعي
- 8- قياس مستوى إدراك الخطر المجتمعي لدى الجمهور المصري.
- 9- قياس العلاقة بين كثافة التعرض لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الاجتماعي ومستوى الثقة في مصداقية شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات عن الجريمة لدى الجمهور المصري.
- 10- إختبار تأثير المتغيرات الديموجرافية على مستوى إدراك الخطر المجتمعي لدى الجمهور المصري.
- 11- محاولة إختبار فروض نظرية مجتمع المخاطر فيما يتعلق بكثافة تعرض الباحثين لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقتها بمستوى إدراك الخطر المجتمعي لديهم.

الدراسات السابقة:

تستهدف مراجعة التراث العلمي بشكل أساسي الوقوف على المفاهيم النظرية والمنهجية المتعلقة بالمتغيرات محل الدراسة والعلاقات القائمة فيما بينها، بما يسهم في البناء النظري والتصميم المنهجي للدراسة الحالية، وقد تم حصر مجموعة من الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية، وقد قسمت الباحثة الدراسات السابقة إلى محورين:

الأول: الدراسات التي تناولت تعرض الجمهور لمحتوى الجريمة وإدراك التأثيرات الناتجة عنه.

الثاني: الدراسات التي تناولت التعرض لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقته بإدراك الخطر.

المحور الأول: الدراسات التي تناولت تعرض الجمهور لمحتوى الجريمة وإدراك التأثيرات الناتجة عنه:

من الدراسات التي بحثت في العلاقة بين دوافع تعرض الجمهور لأخبار الجريمة من خلال وسائل الاعلام وإدراك التأثيرات الناتجة عنها جاءت نتائج دراسة (فلورا متى 2022) (25) لتؤكد ارتفاع درجة تأثير متابعة أخبار الجرائم على مشاعر الخوف والسلوكيات الناتجة عنه لدى الجمهور وأن أكثر أسباب متابعة هذه الجرائم هو أخذ الحيطة من أخطار الجريمة.

وكذلك نتائج دراسة (Lilian kanashiro 2021) (26) التي سعت الى دراسة التأثير الناتجة عن التعرض لأخبار الجريمة و توصلت نتائجها الى ان تعرض الجمهور لأخبار الجريمة زاد من تخوفهم على أطفالهم.

و في سياق مشابه جاءت نتائج دراسة (Matti and Nasi 2021) (27) لتؤكد على وجود علاقة بين تعرض الجمهور لأخبار الجريمة ومطالبتهم بإتخاذ إجراءات أمنية وحماية.

أما في إطار إختبار العوامل المؤثرة على تعرض الجمهور لأخبار الجريمة فقد أثبتت

دراسة (Lo Wai Han 2021) (28) أن متغير السن يمثل عامل مؤثر على التعرض لأخبار الجريمة وفي سياق مشابه أثبتت نتائج دراسة (Nicola Mastrorocco2018) (29) وجود علاقة بين متغير السن وإدراك الجمهور للجريمة.

وعن علاقة التعرض لأخبار الجريمة والخوف من المجتمع كانت دراسة

(Sharonda Cage, 2020) (30) التي أشارت نتائجها الى أن التعرض لأخبار الجريمة قد أترعلى ثقة العينة في الآخرين كما عزز الخوف لديهم من المجتمع.

أما في إطار بحوث علاقة التعرض لأخبار الجريمة والخوف من الوقوع ضحية للجريمة أكدت دراسة (Daniel Velasquez, 2020)⁽³¹⁾ على وجود علاقة بين كثافة التعرض لمحتوى الجرائم وخوف الجمهور أن يقع ضحية لهذه الجرائم.

وقد أكدت دراسة (Trnka & Lorencova,2020)⁽³²⁾ التي طبقت على عينة من مواطنين تشيك وقت انتشار جائحة الكورونا أن الرسائل السلبية التي بثتها وسائل الاعلام التشيكية أسهمت في نشر الخوف والفرع والضغط النفسية لدى المواطنين.

أما عن دوافع التعرض لمحتوى الجريمة فقد كشفت دراسة (أسامة العايش 2020)⁽³³⁾ أن الفضول في معرفة أخبار الجرائم والتوعية منها تمثل أهم دوافع تعرض الجمهور لمحتوى الجريمة وأكدت نفس النتائج دراسة (نرمين نبيل 2018)⁽³⁴⁾ التي أثبتت نتائجها أن أهم دوافع التعرض لأخبار الجريمة هو الاستفادة من أخطاء الضحية.

كما أكدت دراسة (Bjørkdahl & Carlsen, 2017)⁽³⁵⁾ والتي طبقت وقت انتشار وباء إنفلونزا الخنازير في النرويج في 2009، من خلال تحليل مضمون المقالات وخطابات القراء لصحيفتين قوميتين؛ على أن التغطية أوجدت حالة من الخوف لدى البعض، والذين بدورهم كان لهم تأثير في الآخرين بنشر المخاوف بصورة مبالغ فيها.

وأيضاً وجدت دراسة (Towers,et al,2015)⁽³⁶⁾ علاقة بين إذاعة القصص الإخبارية المصورة على شبكتي تلفزيون في أمريكا حول فيروس الإيبوال لمدة 6 أسابيع في أكتوبر/نوفمبر 2014، ودرجة التفاعل من خلال عدد تغريدات تويتر والبحث عن معلومات عن الفيروس على شبكة الإنترنت

واستهدفت دراسة (Steve Thompson,2007)⁽³⁷⁾ رصد العلاقة بين آليات وسائل الإعلام في الاستتارة واللعب على وتر عواطف الجمهور لظاهرة أو قضية التحرش الجنسي بالأطفال، باعتبارها تهديداً مجتمعياً هدد المجتمع البريطاني في فترة من الفترات، ويشير ثومبسون إلى أن التقارير الإخبارية الساخنة ترتبط بشكل لا يمكن إنكاره بمفهوم التهديدات المجتمعية.

واستهدفت دراسة (Killing beck,2001)⁽³⁸⁾ التعرف على دور المعالجة التليفزيونية الإخبارية لأحداث إطلاق النار في المدارس من قبل طلاب هذه المدارس في تشكيل الإحساس بالخطر الجمعي، وزادت معدلات الخوف من جرائم المدارس بما ساهم في تعميق الخوف من انحراف المراهقين ومن أعمال العنف.

المحور الثاني: دراسات تناولت التعرض لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقته بإدراك الخطر:

هناك دراسات بحثت عن العلاقة بين أوقات الأزمات والتعرض لمواقع التواصل الاجتماعي وتأثيراته على الاحساس بالخطر المجتمعي منها دراسة (Ahmed&Murad,2020)⁽³⁹⁾ والتي هدفت إلى معرفة تأثير التعرض لوسائل التواصل الاجتماعي وإثارة الخوف من فيروس الكورونا من خلال تطبيقها على عينة من العراق وكردستان، وتوصلت إلى وجود علاقة بين منصات التواصل الاجتماعي وإثارة الخوف والتأثير العقلي والنفسي السلبي.

وسعت دراسات أخرى إلى التعرف على كيف يستخدم الجمهور منصات التواصل الاجتماعي للتعبير عن مخاوفه وقت الأزمات والمخاطر، منها دراسة (Hyvarinen&Beck,2019)⁽⁴⁰⁾ والتي توصلت من خلال تحليل 4.4 مليون تغريدة مرتبطة بتفجيرات ماراثون بوسطن بالولايات المتحدة إلى أن 93000 تغريدة منها ضمت استمالات سلبية تتراوح بين الخوف والغضب والضغط والإزدراء، وأنه مع تزايد مشاعر الخوف لدي الأفراد يقل إعادة مشاركتهم للمنشورات retweet على تويتر. وأيضا دراسة (yang,2018)⁽⁴¹⁾ والتي طبقت على 719 سيدة من جنوب الولايات المتحدة وذلك بعد إعلان منظمة الصحة العالمية لوباء زيكاء، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الشعور بالخوف من الوباء ومعدلات التعرض لمنصات التواصل الاجتماعي وليس محتواها.

كما استهدفت دراسة (Enric Rubaltelli 2018)⁽⁴²⁾ التعرف على ما إذا كان التعرض للصور المرتبطة بالإرهاب يتفاعل مع الفروق الفردية لشرح تصور الناس للمخاطر على الأمن القومي، والذي يتم كاحتمال محتمل لهجوم إرهابي وقد كشفت النتائج أن احتمالية حدوث هجمات في المستقبل قد تأثرت بالتفاعل بين التعرض للإرهاب والتصوير النفسي الفسيولوجي للفعالية

ومن الدراسات التي سعت إلى إيجاد علاقة بين تغطية أخبار الجريمة على مواقع التواصل الاجتماعي ونشر الخوف بين الجمهور، جاءت دراسة (Shi,2018)⁽⁴³⁾ لتؤكد على ازدياد مخاوف هؤلاء الطلاب من الجريمة في الولايات المتحدة نتيجة تعرضهم لأخبار الجريمة على مواقع التواصل الخاصة بأوطانهم.

وقد أكدت أيضاً دراسة (Jones,2017)⁽⁴⁴⁾ هذه النتيجة؛ حيث توصلت إلى وجود علاقة طردية بين التعرض لوسائل التواصل التي تبث بصفة مستمرة أخبار الجرائم وإدراك الأفراد من المتعرضين لها زيادة معدلات الجريمة في الولايات المتحدة، وأن لمواقع التواصل الاجتماعي تأثيراً أكبر من وسائل الاعلام في إثارة مخاوف الأفراد نحو تزايد معدلات الجريمة.

كما أشارت دراسة (Abel & others, 2016) (45) والتي طُبقت على 202 مفردة من طالب الجامعات إلى أن من لديهم الشعور بالخوف يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي في المواقف المختلفة، مثل وجودهم داخل الفصل الدراسي، وأثناء جلوسهم مع الأصدقاء، وكذا وهم بمفردهم أيضًا.

واستهدفت دراسة (Cavanaugh, 2007) (46) المعالجة الإعلامية للإنترنت كوسيلة تكنولوجية حديثة والمخاوف التي أثارها الصحف بشأنها في الفترة من عام 1995 وحتى عام 2000 وعملت على الربط بين كل من نظريتي التهديدات المجتمعية ومجتمع المخاطر لقياس دور وسائل الإعلام في الدعم والترويج للمخاوف والقلق بين الجمهور العام وأكدت الدراسة أن نماذج التهديدات المجتمعية محكومة بآليات اجتماعية جديدة تربط بين مخاوف الأفراد والمخاوف التي تثيرها وسائل الإعلام.

التعليق على الدراسات السابقة وموقف الدراسة الحالية منها:

- أجمعت معظم الدراسات على أن لوسائل الإعلام أثاراً واضحة على مستوى إدراك المخاطر والخوف المجتمعي، وهو ما يدعم اتجاه الدراسة الحالية نحو قياس اثر التعرض لمحتوى الجريمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في إدراك الخطر المجتمعي.
- كما اختبرت هذه الدراسات مجموعة المتغيرات النفسية ذات الصلة بظروف تعرض الأفراد لوسائل الإعلام، مثلما هو الحال مع متغير مدى الاهتمام بالمضمون المقدم عبر الوسيلة، كثافة التعرض وبناءً عليه هدفت الدراسة الحالية الى رصد تأثير هذين المتغيرين على إدراك الجمهور للخطر المجتمعي.
- وتوصلت الدراسات إلى وجود علاقة بين الشعور بالخوف من الأزمات ومعدلات التعرض لمنصات التواصل الاجتماعي وليس محتواها وفي هذا إشارة الى الأسباب الاجتماعية والنفسية للتعرض لمواقع التواصل الاجتماعي وقت الأزمات أو الشعور بالمخاطر.
- أثبتت الدراسات أن لمواقع التواصل الاجتماعي تأثيراً أكبر من وسائل الاعلام في إثارة مخاوف الأفراد نحو تزايد معدلات الجريمة وعلى هذا كان إختيار هذه الوسيلة للتطبيق في هذه الدراسة.
- أشارت الدراسات السابقة الى تأثير العوامل الديموجرافية في العلاقة بين التعرض لوسائل الاعلام وإدراك الخطر المجتمعي وبناءً عليه هدفت الدراسة الحالية الى إختبار تأثير العوامل الديموجرافية في العلاقة بين تعرض الجمهور لمحتوى الجريمة عبر شبكات التواصل الاجتماعي وإدراك الخطر المجتمعي.
- لم تهتم معظم الدراسات التي تناولت محتوى الجريمة بتأثير متغير مستوى ثقة الجمهور في مصداقية الوسيلة الاعلامية كمصدر للمعلومات وهو ما اهتمت به الدراسة الحالية.

فروض الدراسة:

الفرض الأول:

توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مستويات تعرض المبحوثين لشبكات التواصل الإجتماعى ومستوى التعرض لمحتوى الجريمة.

الفرض الثانى:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعى وفقاً لاختلاف مستويات التعرض لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الإجتماعى.

الفرض الثالث

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس التعرض لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الإجتماعى وفقاً لاختلاف مستويات مصداقية شبكات التواصل الإجتماعى كمصدر للمعلومات عن الجريمة لدى المبحوثين.

الفرض الرابع:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعى وفقاً للمتغيرات الديموجرافية.

وينبثق من الفرض الرئيسى الرابع الفروض الفرعية التالية:

أ- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعى وفقاً لمتغير النوع ذكور / اناث.

ب- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعى وفقاً لمتغير محل الإقامة ريف/ حضر

ج- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعى وفقاً لمتغير السن.

د- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعى وفقاً لمتغير المستوى التعليمى.

هـ- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعى وفقاً لمتغير المستوى الاقتصادى والاجتماعى.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- (نوع الدراسة)

تندرج هذه الدراسة في إطار الدراسات الوصفية descriptive وهذا النوع من البحوث لا يقف عند حد جمع البيانات وإنما يمتد مجاله الى تصنيف البيانات و الحقائق وإستخلاص نتائج تؤدي الى إمكانية إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها.

2- (منهج الدراسة):

اعتمدت الدراسة على منهج المسح بالعينة: كونه يمثل الطريقة والأسلوب الأمثل لجمع المعلومات، وعرض البيانات في صورة يمكن الإستفادة منها ويستخدم في هذه الدراسة لإجراء مسح على عينة من البالغين من عمر 18 سنة فأكثر من الجمهور المصري.

3- (أدوات الدراسة):

استخدمت أداة الاستبيان كأداة لجمع البيانات المطلوبة، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية قوامها (450) مفردة من الجمهور العام من سن 18 سنة فأكثر من محافظات القاهرة والشرقية وبنى سويف، وتم تطبيق استبيان عبارة عن عدة مقاييس، بالإضافة إلى البيانات الشخصية ومتغيرات الدراسة المتمثلة في النوع (ذكور- إناث)، الإقامة (ريف – حضر)، السن (من 18 إلى أقل من 30 – من 30 إلى أقل من 45 – من 45 سنة فأكثر)، المستوى التعليمي (أقل من جامعي – جامعي – أعلى من جامعي)، المستوى الاقتصادي والاجتماعي (مرتفع – متوسط – منخفض).

خطوات تقنين أداة الدراسة:

أولاً: صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الاختبار صحته في قياس ما يدعى انه يقيسه، والاختبار الصادق يقيس ما وضع لقياسه⁽⁴⁷⁾ للتحقق من صدق المقياس تم الاعتماد علي ثلاث طرق مختلفة وهي: الصدق المنطقي، الصدق الظاهري أو صدق المحكمين، صدق الاتساق الداخلي.

أ- الصدق المنطقي (صدق المحتوى):

اعتمدت الباحثة في بناء هذا الاستبيان واختيار العبارات المكونة لأبعاده علي المراجع و الدراسات السابقة ويشير هذا الاعتماد إلي تمتع الاستبيان والمقاييس الفرعية المكونة له بقدر مقبول من الصدق المنطقي وأن الاستبيان صالح للتطبيق.

ب- الصدق الظاهري أو صدق المحكمين:

تم عرض الاستبيان علي مجموعة من المحكمين المتخصصين في الإعلام وعلم الاجتماع والقانون في الجامعات المصرية، وذلك بغرض دراسة مفردات كل مجال في ضوء التعريف الإجرائي له، وكذلك الهدف من الاستبيان، وقد أقر المحكمون صلاحية الاستبيان بشكل عام بعد إجراء بعض التعديلات التي تم إقتراحها، وقد تم الإبقاء على المفردات التي جاءت نسبة اتفاق المحكمين عليها 90% فأكثر.

ج- صدق الاتساق الداخلي: تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان، وذلك لمعرفة مدى ارتباط كل بعد بالدرجة الكلية للاستبيان، ولهدف التحقق من مدى صدق الاستبيان، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (1) معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل مقياس فرعي والدرجة الكلية للاستبيان

| المجال | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|----------------|---------------|
| بعد استخدام الإنترنت | 0.757 | دالة عند 0.01 |
| بعد استخدام شبكات التواصل الاجتماعي | 0.681 | دالة عند 0.01 |
| بعد التعرض لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الاجتماعي | 0.788 | دالة عند 0.01 |
| بعد الثقة بمصادقية شبكات التواصل الاجتماعي | 0.711 | دالة عند 0.01 |
| بعد مستوى الإدراك بالخطر المجتمعي | 0.797 | دالة عند 0.01 |

يتبين من الجدول السابق أن أبعاد الاستبيان تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.01، وقد تراوحت معاملات الارتباط لأبعاد الاستبيان بين (0.681، 0.844) وهو ما يؤكد أن المقاييس المكونة لأداة الدراسة تتمتع بمعامل صدق عالي.

ثانياً: ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان عادة أن يكون علي درجة عالية من الدقة والإتقان والاتساق فيما تزودنا به من بيانات عن سلوك المبحوثين⁽⁴⁸⁾، والاختبار الثابت هو الذي يعطي نفس النتائج (تقريباً) إذا طبق علي نفس الأشخاص في فرصتين مختلفتين⁽⁴⁹⁾، وقد تم حساب معامل ثبات أداة الدراسة علي عينة قوامها (45) مفردة، تمثل نسبة 10% من إجمالي عينة الدراسة وذلك باستخدام عدة طرق مختلفة، ومن الطرق التي تستخدم لحساب ثبات المقاييس: طريقة إعادة التطبيق لحساب ثبات الاستبيان، طريقة التجزئة النصفية لجتمان، ومعامل ارتباط سبيرمان – براون.

أ- طريقة إعادة التطبيق:

تم تطبيق الاستبيان علي عينة مكونة من 45 مفردة من الجمهور المصري ثم أعيد تطبيقه مرة أخرى علي المجموعة نفسها بعد فاصل زمني قدره أسبوعين، ثم قامت الباحثة بحساب معامل الثبات بين درجات المبحوثين في التطبيقين الأول والثاني، وقد أشارت معاملات

الارتباط إلى الاتفاق بين الإجابات علي كل بعد من أبعاد الاستبيان بين التطبيق الأول والثاني بنسبة بلغت 0.908 ويتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (2) معامل ثبات أداة الدراسة وأبعادها المختلفة

| م | البعد | معامل الثبات | مستوى الدلالة |
|---|---|--------------|---------------|
| 1 | بعد استخدام الإنترنت | 0.913 | دالة عند 0.01 |
| 2 | بعد استخدام شبكات التواصل الاجتماعي | 0.883 | دالة عند 0.01 |
| 3 | بعد كثافة التعرض لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الاجتماعي | 0.903 | دالة عند 0.01 |
| 4 | بعد الثقة بمصادقية شبكات التواصل الاجتماعي | 0.879 | دالة عند 0.01 |
| 5 | بعد مستوى الإدراك بالخطر المجتمعي | 0.885 | دالة عند 0.01 |
| | الدرجة الكلية | 0.909 | دالة عند 0.01 |

يتضح من الجدول السابق مدى تقارب نسبة الثبات بين الأبعاد المختلفة، كما يتضح أن معاملات ثبات الأبعاد المختلفة قد تراوحت ما بين (0.799 – 0.913) وجميعها معاملات ثبات دالة عند مستوى 0.01، كما يبين أن معامل ثبات الدرجة الكلية للمقياس قد بلغ 0.909 وهي نسبة توحى بالثقة في صلاحية الاستبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة.

ب- طريقة التجزئة النصفية (S.H) ومعامل ارتباط سبيرمان – براون:

قامت الباحثة بحساب معامل ثبات كل بعد من أبعاد الاستبيان، وحساب معامل ارتباط الأبعاد المكونة للاستبيان مع بعضها وكذلك حساب معامل ارتباط الأبعاد مع الدرجة الكلية للاستبيان وفقا لطريقة التجزئة النصفية لجتمان ومعامل سبيرمان وبراون.

جدول رقم (3) معامل ثبات الاستبيان وأبعاده وفقا (التجزئة النصفية لجتمان – سبيرمان و براون).

| م | البعد | معامل ارتباط التجزئة النصفية لجتمان | معامل ارتباط سبيرمان – براون |
|---|---|-------------------------------------|------------------------------|
| 1 | بعد استخدام الإنترنت | 0.893 | 0.891 |
| 2 | بعد استخدام مواقع التواصل الاجتماعي | 0.788 | 0.802 |
| 3 | بعد كثافة التعرض لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الاجتماعي | 0.724 | 0.737 |
| 4 | بعد الثقة بمصادقية مواقع التواصل الاجتماعي | 0.764 | 0.774 |
| 5 | بعد مستوى الإدراك بالخطر المجتمعي | 0.868 | 0.872 |
| * | معامل ارتباط الأبعاد مع بعضها | 0.888 | 0.878 |
| * | ارتباط الأبعاد مع الدرجة الكلية | 0.893 | 0.895 |

يتضح من الجدول السابق أن أبعاد الاستبيان حققت معاملات ثبات علي درجة معقولة ومقبولة علمياً، حيث تراوحت معاملات ثبات الأبعاد وفقا لمعامل التجزئة النصفية لجتمان ما بين 0.724 - 0.893، بينما تراوح معامل ثبات الأبعاد وفقا لمعامل ارتباط سبيرمان – براون ما بين 0.737-0.895، وفيما يتعلق بمعاملات ارتباط الأبعاد مع بعضها فقد كانت

0.888 وفقا لمعامل ارتباط التجزئة النصفية لجتمان، بينما كانت وفقا لمعامل سبيرمان – براون 0.878، وهي معاملات ثبات عالية وتدل علي ثبات الأبعاد، وفيما يتعلق بمعاملات ارتباط الأبعاد مع الدرجة الكلية للاستبيان فقد كانت 0.893 وفقا لمعاملات ارتباط التجزئة النصفية لجتمان، وبلغت 0.895 وفقاً لمعامل سبيرمان- براون وهي معاملات ثبات عالية وتشير إلي ثبات المقياس وصلاحيته للاستخدام.

منهجية قياس متغيرات الدراسة:

1- مقياس كثافة تعرض المبحوثين للإنترنت:

استخدمت الدراسة مقياس مكون من 3 أسئلة باستمارة الاستبيان عن مدى استخدام الإنترنت، وكم مرة يستخدم الإنترنت في الأسبوع، والمدة الزمنية لاستخدام الإنترنت في اليوم، وتم جمع الدرجات لكل مبحوث فيصبح لدينا مقياس كثافة تعرض المبحوثين للإنترنت لقياس تراوحت درجاته بين 3: 12 درجة، تم توزيعه إلى ثلاث مستويات من 3 إلى 5 درجات منخفضة الاستخدام، من 6 على 8 درجات متوسطة الاستخدام، ومن 9 إلى 12 درجة مرتفعة الاستخدام للإنترنت.

2- مقياس كثافة استخدام المبحوثين لشبكات التواصل الإجتماعي:

لقياس كثافة استخدام المبحوثين لشبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت استخدمت الدراسة مقياس مكون من 3 أسئلة باستمارة الاستبيان عن مدى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت، وكم مرة يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي في الأسبوع، والمدة الزمنية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في اليوم، وتم جمع الدرجات لكل مبحوث فيصبح لدينا مقياس تراوحت درجاته بين 3: 12 درجة، تم توزيعه إلى ثلاث مستويات من 3 إلى 5 درجات منخفضة الاستخدام، من 6 على 8 درجات متوسطة الاستخدام، ومن 9 إلى 12 درجة مرتفعة الاستخدام لمواقع التواصل الاجتماعي.

3- مقياس كثافة تعرض المبحوثين لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الإجتماعي:

ولقياس كثافة تعرض المبحوثين لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الاجتماعي استخدمت الدراسة مقياس مكون من 3 أسئلة باستمارة الاستبيان عن مدى التعرض لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الاجتماعي، وكم مرة يتعرض لذلك المحتوى في الأسبوع، والمدة الزمنية للتعرض لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الاجتماعي في اليوم، وتم جمع الدرجات لكل مبحوث فيصبح لدينا مقياس تراوحت درجاته بين 3: 12 درجة، تم توزيعه إلى ثلاث مستويات من 3 إلى 5 درجات منخفضة التعرض، من 6 على 8 درجات متوسطة التعرض، ومن 9 إلى 12 درجة مرتفعة التعرض لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الاجتماعي.

4- مقياس مصداقية شبكات التواصل الإجتماعى كمصدر للمعلومات عن محتوى الجريمة فى مصر:

مكون من (9) عبارات، وتأخذ الإجابة على كل عبارة الاختيار بين ثلاث بدائل، تتراوح بين درجة واحدة إلى ثلاث درجات، وبالتالي تم حساب الدرجة الكلية على المقياس لكل مبحوث ولقياس مصداقية مواقع التواصل الإجتماعى كمصدر للمعلومات عن الجريمة فى مصر: تم تكوين مقياس تجميعى وتراوحت الدرجات بين 10 إلى 30 درجة، تم تقسيمها إلى ثلاث مستويات، الأول منخفضى مستوى المصداقية ويحصلون على الدرجة 9 إلى 16، والثانى متوسطى مستوى المصداقية ويحصلون على الدرجة من 17 إلى 23، والثالث مرتفعى مستوى المصداقية ويحصل على الدرجة من 24 إلى 30، بالإضافة إلى سؤال آخر باستمارة الاستبيان يشير إلى تحديد المبحوث من ضمن 9 درجات، الدرجة التى يعتقد أنها تمثل فعلا مستوى ثقته بصدق وموضوعية مواقع التواصل الإجتماعى كمصدر للمعلومات عن الجريمة فى مصر، والمبحوث الذى يحدد الدرجة من 1: 3 يعد من منخفضى مستوى الثقة، من 4: 6 متوسطى مستوى الثقة، ومن 7: 9 مرتفعى مستوى الثقة، ويتم جمع المستوى فى كل من السؤالين للوصول إلى المستوى الحقيقى لمصداقية المضمون لدى المبحوث.

5- مقياس مستوى الإدراك بالخطر المجتمعى:

ولقياس مستوى الإدراك بالخطر المجتمعى من الجريمة فى مصر تم تكوين مقياس تجميعى مكون من (10) عبارات، وتأخذ الإجابة على كل عبارة الاختيار بين ثلاث بدائل، تتراوح بين درجة واحدة إلى ثلاث درجات، وبالتالي تم حساب الدرجة الكلية على المقياس لكل مبحوث وتراوحت الدرجات بين 10 إلى 30 درجة، تم تقسيمها إلى ثلاث مستويات، الأول منخفضى مستوى الإدراك بالمخاطر ويحصلون على الدرجة 10 إلى 16، والثانى متوسطى مستوى الإدراك بالمخاطر ويحصلون على الدرجة من 17 إلى 23، والثالث مرتفعى مستوى الإدراك بالمخاطر ويحصل على الدرجة من 24 إلى 30، بالإضافة إلى سؤال آخر باستمارة الاستبيان يشير إلى تحديد المبحوث من ضمن 9 درجات، الدرجة التى يعتقد أنها تمثل فعلا مستوى الخطر المجتمعى الذى تشكله الجريمة فى مصر، والمبحوث الذى يحدد الدرجة من 1: 3 يعد من منخفضى مستوى الإدراك بالمخاطر، من 4: 6 متوسطى مستوى الإدراك بالمخاطر، ومن 7: 9 مرتفعى مستوى الإدراك بالمخاطر، ويتم جمع المستوى فى كل من السؤالين للوصول إلى المستوى الحقيقى للإدراك بالخطر المجتمعى الناتج عن محتوى الجريمة فى مصر.

4- تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة:

تحدد مجتمع الدراسة الحالية من الجمهور المصري العام من البالغين من سن 18 سنة فما فوق ويرجع اختيار المرحلة العمرية بدءاً من 18 سنة فما فوق للأسباب الآتية:

- لضمان فهم العلاقات الاجتماعية وتمييز الفعل الصواب المقبول اجتماعياً من غيره من سلوك الجريمة.

- ولقدرة البالغين على فهم وتحديد الجريمة وأركانها وتأثيراتها الاجتماعية والنفسية.

- وكذلك لسهولة قياس إدراك الخطر المجتمعي لديهم.

ولجأت الدراسة إلى استخدام العينة العشوائية، وتم تجميع بيانات الدراسة من خلال الاستبيان بالمقابلة لعينة من الجمهور بمحافظات (القاهرة لتمثل العاصمة، الشرقية لتمثل وجه بحري، بنى سويف لتمثل وجه قبلي والصعيد) لضمان تمثيل جمهور محافظات جمهورية مصر العربية، وتم تطبيق الدراسة على عينة حجمها 480 مفردة، وذلك لاستبعاد الإستمارات التي لا يتعرض مفردات العينة لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الإجتماعي ولتلافي حدوث أخطاء أثناء جمع البيانات أو عدم الصدق، أو عدم استكمال البيانات المطلوبة، مما يحقق أعلى نسبة صدق ممكنة في تمثيل المجتمع الأصلي للدراسة، وقد استبعدت الدراسة عدد (30) استمارة نظراً لعدم اكتمال بياناتهم أو أن الاستجابات غير مكتملة، أو لعدم مصداقية استماراتهم بعد إجراء المراجعة، ووقع الإختيار على العينة من المفردات التي تتعرض بالفعل لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الإجتماعي ولذلك تكونت عينة الدراسة الأساسية من (450) مفردة، وجاءت خصائص العينة على النحو التالي:

جدول رقم (4) توزيع العينة وفقاً للنوع، الإقامة، السن، المستوى التعليمي، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي.

| المتغير | المجموعات | التكرار | النسبة |
|------------------------------|---------------------|---------|--------|
| النوع | ذكور | 235 | 52.22 |
| | إناث | 215 | 47.78 |
| الإقامة | ريف | 194 | 43.11 |
| | حضر | 256 | 56.89 |
| المستوى التعليمي | أقل من جامعي | 114 | 25.33 |
| | جامعي | 238 | 52.89 |
| | أعلى من جامعي | 98 | 21.77 |
| السن | من 18 إلى أقل من 30 | 82 | 18.22 |
| | من 30 إلى أقل من 45 | 245 | 54.44 |
| | من 45 فأكثر | 128 | 28.44 |
| المستوى الاجتماعي والاقتصادي | مرتفع | 96 | 21.33 |
| | متوسط | 254 | 56.44 |
| | منخفض | 100 | 22.22 |
| المجموع | | 450 | 100 |

نتائج الدراسة:

أولاً: النتائج العامة للدراسة:

1- مستوى استخدام الجمهور للإنترنت.

جدول رقم (5) مستوى استخدام المبحوثين للإنترنت وفقاً للنوع

| النوع | ذكور | | إناث | | الإجمالي | |
|----------|------|-------|------|-------|----------|-------|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| مرتفع | 78 | 34.66 | 76 | 35.34 | 154 | 34.22 |
| متوسط | 98 | 43.55 | 98 | 45.58 | 196 | 43.55 |
| منخفض | 49 | 21.77 | 41 | 19.08 | 90 | 22.23 |
| الإجمالي | 225 | 100 | 215 | 100 | 450 | 100 |

قيمة كا² = 0.844 درجة الحرية = 2 معامل التوافق = 0.044 مستوى الدلالة = غير دالة بحساب قيمة كا² من الجدول السابق عند درجة حرية = 2، وجد أنها = 0.844 وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، أى أن مستوى المعنوية أقل من 0.05، وقد بلغت قيمة معامل التوافق 0.044 تقريباً مما يؤكد عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين النوع (ذكور- إناث) ومستوى استخدام الجمهور للإنترنت (مرتفع- متوسط- منخفض). وتشير النتائج التفصيلية للجدول السابق إلى أن المبحوثين مرتفعي التعرض للإنترنت بلغت نسبتهم 34.22% من إجمالي مفردات عينة الدراسة موزعة بين 34.66% من إجمالي مفردات عينة الذكور فى مقابل 35.34% من إجمالي مفردات عينة الإناث، بينما بلغت نسبة المبحوثين متوسطي التعرض للإنترنت 43.55% من إجمالي مفردات عينة الدراسة موزعة بين 43.55% من إجمالي مفردات عينة الذكور فى مقابل 45.58% من إجمالي مفردات عينة الإناث، وجاءت نسبة المبحوثين منخفضي التعرض للإنترنت 22.23% من إجمالي مفردات عينة الدراسة موزعة بين 21.77% من إجمالي مفردات عينة الذكور فى مقابل 19.08% من إجمالي مفردات عينة الإناث.

2- مستوى استخدام الجمهور لشبكات التواصل الإجتماعى:

جدول رقم (6) مستوى استخدام المبحوثين لشبكات التواصل الإجتماعى وفقاً للنوع

| النوع | ذكور | | إناث | | الإجمالي | |
|----------|------|-------|------|-------|----------|-------|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| مرتفع | 114 | 50.66 | 104 | 48.37 | 218 | 48.44 |
| متوسط | 65 | 28.88 | 61 | 28.37 | 126 | 28.00 |
| منخفض | 46 | 20.44 | 50 | 23.25 | 96 | 21.66 |
| الإجمالي | 225 | 100 | 215 | 100 | 450 | 100 |

قيمة كا² = 6.394 درجة الحرية = 2 معامل التوافق = 0.131 مستوى الدلالة = دالة عند 0.05

بحساب قيمة كا² من الجدول السابق عند درجة حرية =2، وجد أنها = 6.294 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، أى أن مستوى المعنوية أقل من 0.05، وقد بلغت قيمة معامل التوافق 0.131 تقريباً مما يؤكد وجود علاقة دالة إحصائياً بين النوع (ذكور- إناث) ومستوى استخدام الجمهور لمواقع التواصل الإجتماعى (مرتفع- متوسط- منخفض).

وتشير النتائج التفصيلية للجدول السابق إلى أن المبحوثين مرتفعى التعرض لمواقع التواصل الإجتماعى بلغت نسبتهم 48.44% من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 50.66% من إجمالى مفردات عينة الذكور فى مقابل 48.37% من إجمالى مفردات عينة الإناث، بينما بلغت نسبة المبحوثين متوسطى التعرض لمواقع التواصل الإجتماعى 28.00% من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 28.88% من إجمالى مفردات عينة الذكور فى مقابل 28.37% من إجمالى مفردات عينة الإناث، وجاءت نسبة المبحوثين منخفضى التعرض لمواقع التواصل الإجتماعى 21.66% من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 20.44% من إجمالى مفردات عينة الذكور فى مقابل 23.25% من إجمالى مفردات عينة الإناث.

3- مستوى تعرض الجمهور لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الإجتماعى:

جدول رقم (7) مستوى تعرض المبحوثين لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الإجتماعى: وفقاً للنوع

| النوع | | ذكور | | إناث | | الإجمالى | |
|-------------|--|-------|-----|-------|-----|----------|-----|
| معدل التعرض | | % | ك | % | ك | % | ك |
| مرتفع | | 43.55 | 98 | 41.39 | 89 | 41.55 | 187 |
| متوسط | | 36.88 | 83 | 35.81 | 77 | 35.55 | 160 |
| منخفض | | 19.55 | 44 | 22.79 | 49 | 20.66 | 93 |
| الإجمالى | | 100 | 225 | 100 | 215 | 100 | 450 |

قيمة كا²=4.283 درجة الحرية = 2 معامل التوافق = 0.110 مستوى الدلالة = غير دالة

بحساب قيمة كا² من الجدول السابق عند درجة حرية =2، وجد أنها = 4.283 وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، أى أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، وقد بلغت قيمة معامل التوافق 0.110 تقريباً مما يؤكد عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين النوع (ذكور- إناث) ومستوى تعرض الجمهور لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الإجتماعى: (مرتفع- متوسط- منخفض).

وتشير النتائج التفصيلية للجدول السابق إلى أن المبحوثين مرتفعى مستوى تعرض الجمهور لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الإجتماعى مصر بلغت نسبتهم 41.55% من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 43.55% من إجمالى مفردات عينة الذكور فى مقابل 41.39% من إجمالى مفردات عينة الإناث، بينما بلغت نسبة المبحوثين متوسطى

مستوى مستوى تعرض الجمهور لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الإجتماعى 35.55% من إجمالي مفردات عينة الدراسة موزعة بين 36.88% من إجمالي مفردات عينة الذكور فى مقابل 35.81% من إجمالي مفردات عينة الإناث, وجاءت نسبة المبحوثين منخفضى مستوى تعرض الجمهور لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الإجتماعى 20.66% من إجمالي مفردات عينة الدراسة موزعة بين 19.55% من إجمالي مفردات عينة الذكور فى مقابل 22.79% من إجمالي مفردات عينة الإناث.

4- مدى مصداقية شبكات التواصل الإجتماعى كمصدر للمعلومات عن الجريمة لدى المبحوثين مقابل وسائل الاعلام الأخرى

جدول رقم (8) مصداقية مواقع التواصل الإجتماعى كمصدر للمعلومات عن الجريمة لدى المبحوثين

| الترتيب | الترتيب | الترتيب | الترتيب | الترتيب | الترتيب | الترتيب | الترتيب |
|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|----------------------------|
| النهائى | المرجح | الخامس | الرابع | الثالث | الثانى | الأول | وسائل الاعلام |
| 1 | 2583 | 10 | 10 | 61 | 131 | 297 | مواقع التواصل الإجتماعى |
| 2 | 2127 | 35 | 54 | 70 | 213 | 85 | الصحف والمواقع الالكترونية |
| 3 | 1618 | 51 | 106 | 189 | 42 | 56 | التليفزيون |
| 4 | 1594 | 107 | 124 | 84 | 91 | 50 | الصحف والمجلات المطبوعة |
| 5 | 1205 | 123 | 90 | 55 | 26 | 44 | الاتصال الشخصى |

يتضح من الجدول السابق أن ترتيب وسائل الاعلام التى يثق الجمهور فى مصداقيتها لمتابعة قضايا الجريمة جاء كما يلى:

جاءت شبكات التواصل الإجتماعى فى الترتيب الأول، حيث شكل أهم وسائل الاتصال التى تحظى بمستوى مصداقية أعلى لدى المبحوثين كمصدر للمعلومات عن الجريمة فى المجتمع ويليه الصحف والمواقع الالكترونية فى الترتيب الثانى ثم التليفزيون فى الترتيب الثالث ثم الصحف والمجلات المطبوعة فى الترتيب الرابع ثم فى الترتيب الخامس وأخيرا موقع الاتصال الشخصى فى الترتيب الأخير.

5- أهداف تعرض الجمهور المصرى لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الإجتماعى

جدول رقم (9) أهداف تعرض الجمهور المصرى لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الإجتماعى

| الأهداف | ك | % |
|---|-----|-------|
| لفهم وتفسير دوافع ارتكاب الجريمة | 139 | 30.88 |
| لتجنب التعرض لظروف مماثلة لظروف الجريمة | 99 | 22 |
| حتى أتجنب موقف الجانى | 78 | 17.33 |
| إدراك وفهم الأسباب على المؤثرة الفعل الإجرامى | 66 | 14.66 |
| لقضاء وقت الفراغ والتسلية | 47 | 10.44 |
| الحصول على معلومات لمناقشة الآخرين فى قضايا المجتمع | 21 | 4.66 |
| الإجمالى | 450 | 100 |

يتضح من الجدول السابق رقم (9) تنوع أهداف تعرض الجمهور المصرى لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الإجتماعى حيث جاء في المرتبة الأول هدف لفهم وتفسير دوافع ارتكاب الجريمة بنسبة 30.88%، وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت اليه نتائج دراسة (أسامة العايش 2020) (50) يليه لتجنب التعرض لظروف مماثلة لظروف الجريمة بنسبة 22%، كما جاء هدف حتى أتجنب موقف الجانى بالمرتبة الثالثة بنسبة 17,33%، وجاء في المرتبة الرابعة إدراك وفهم الأسباب على المؤثرة الفعل الإجرام بنسبة 14,66%، وفي المرتبة الخامسة جاء هدف لقضاء وقت الفراغ والتسلية بنسبة 10,44%، وجاءت في المرتبة الاخيرة هدف الحصول على معلومات لمناقشة الآخرين فى قضايا المجتمع بنسبة 4,13%. وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت اليه نتائج دراسة (نرمين نبيل 2018) (51).

6- أهم أنواع الجرائم التي يفضل الجمهور متابعتها على شبكات التواصل الاجتماعي

جدول رقم (10) أهم أنواع الجرائم التي يفضل المبحوثين متابعتها على شبكات التواصل الاجتماعي

| الترتيب | الترتيب | الترتيب | الترتيب | الترتيب | الترتيب | الترتيب | الترتيب | الترتيب |
|--------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|-----------------|
| أنواع الجرائم | الأول | الثاني | الثالث | الرابع | الخامس | السادس | المرجع | الترتيب النهائي |
| جرائم الأسرة | 186 | 109 | 62 | 11 | 10 | 72 | 2589 | 1 |
| جرائم القتل | 51 | 177 | 106 | 45 | 26 | 35 | 2178 | 2 |
| الجرائم الجنسية | 74 | 68 | 170 | 95 | 31 | 20 | 1713 | 3 |
| السراقات والحوادث | 21 | 82 | 44 | 238 | 98 | 27 | 1566 | 4 |
| الجرائم السياسية | 65 | 17 | 49 | 19 | 210 | 88 | 1217 | 5 |
| الجرائم الاقتصادية | 39 | 12 | 37 | 84 | 177 | 201 | 854 | 6 |

يتضح من الجدول السابق: أن أهم أنواع الجرائم التي يفضل الجمهور متابعتها على شبكات التواصل الاجتماعي تمثلت في (جرائم الأسرة) في مقدمة هذه الموضوعات، ثم (جرائم القتل) في المرتبة الثانية، وقد احتلت الجرائم الجنسية المرتبة الثالثة ثم (السراقات والحوادث) في المرتبة الرابعة، ثم (الجرائم السياسية) في المرتبة الخامسة، ثم (الجرائم الاقتصادية) في المرتبة الأخيرة ويشير ترتيب أهم أنواع الجرائم التي يفضل الشباب متابعتها على مواقع الشبكات الاجتماعية الى الاهتمام الملحوظ تجاه الجرائم الاجتماعية ومنها الجرائم الأسرية والجنسية كما تشير نتائج الجدول الى اهتمام عينة المبحوثين بجرائم العنف ومنها جرائم القتل والسراقات وفي تلك النتيجة إشارة الى الحالة النفسية التي ترتبط بالاهتمام بمثل تلك الجرائم على شبكات التواصل الاجتماعي.

ثانياً: نتائج التحقق من صحة الفروض:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مستويات تعرض المبحوثين لشبكات التواصل الإجتماعى ومستوى التعرض لمحتوى الجريمة.

جدول رقم (11) العلاقة بين مستويات تعرض المبحوثين لشبكات التواصل الإجتماعى ومستوى التعرض لمحتوى الجريمة

| الإجمالي | | منخفض | | متوسط | | مرتفع | | مستوى التعرض لشبكات التواصل مستوى التعرض لمحتوى الجريمة |
|----------|-----|-------|-----|-------|-----|-------|-----|--|
| % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | |
| 35.55 | 160 | 21.69 | 23 | 37.69 | 72 | 42.48 | 65 | مرتفع |
| 43.78 | 197 | 43.39 | 46 | 19.89 | 83 | 44.44 | 68 | متوسط |
| 8.67 | 93 | 34.91 | 37 | 18.84 | 36 | 13.07 | 20 | منخفض |
| 100 | 450 | 100 | 106 | 100 | 191 | 100 | 153 | الإجمالي |

قيمة كا² = 36.144 درجة الحرية = 4 معامل التوافق = 0.290 مستوى الدلالة = دالة عند 0.001

بحساب قيمة كا² من الجدول السابق عند درجة حرية = 4، وجد أنها = 36.144 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.001، أى أن مستوى المعنوية أقل من 0.05، وقد بلغت قيمة معامل التوافق 0.290 تقريباً مما يؤكد وجود علاقة دالة إحصائياً بين مستوى التعرض لمواقع التواصل الإجتماعى (مرتفع- متوسط- منخفض) ومستوى التعرض لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الإجتماعى (مرتفع- متوسط- منخفض).

وتشير النتائج التفصيلية للجدول السابق إلى أن المبحوثين مرتفعى التعرض لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الإجتماعى بلغت نسبتهم 35.55% من إجمالى مفردات من يتعرضون لمواقع التواصل الإجتماعى من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 42.48% للمبحوثين مرتفعى التعرض لمواقع التواصل الإجتماعى فى مقابل 37.69% للمبحوثين متوسطى التعرض، 21.69% للمبحوثين منخفضى التعرض.

بينما بلغت نسبة المبحوثين متوسطى التعرض لمحتوى الجريمة 43.78% من إجمالى مفردات من يتعرضون لمواقع التواصل الإجتماعى من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 44.44% للمبحوثين مرتفعى التعرض لمواقع التواصل الإجتماعى فى مقابل 19.89% للمبحوثين متوسطى التعرض، 43.39% للمبحوثين منخفضى التعرض.

وجاءت نسبة المبحوثين منخفضى التعرض لمحتوى الجريمة 8.67% على مواقع التواصل الإجتماعى من إجمالى مفردات من يتعرضون لمواقع التواصل الإجتماعى من

إجمالي مفردات عينة الدراسة موزعة بين 13.07% للمبحوثين مرتفعي التعرض لمواقع التواصل الإجتماعي فى مقابل 18.84% للمبحوثين متوسطي التعرض، 34.91% للمبحوثين منخفضي التعرض.

الفرض الثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي وفقاً لاختلاف مستويات التعرض لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الإجتماعي.

جدول رقم (12) تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي تبعا لاختلاف مستويات التعرض المختلفة لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الإجتماعي

| مصدر التباين | مجموعات المربعات | درجة الحرية | متوسط مجموع المربعات | قيمة ف | الدلالة |
|----------------|------------------|-------------|----------------------|--------|---------|
| بين المجموعات | 1.379 | 2 | 0.698 | 3.900 | دالة* |
| داخل المجموعات | 66.546 | 448 | 0.184 | | |
| المجموع | 67.925 | 450 | | | |

تشير بيانات الجدول السابق إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون مستويات التعرض المختلفة لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الإجتماعي وذلك علي مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي، حيث بلغت قيمة ف 3.900 وهذه القيمة دالة عند مستوى دلالة = 0.05، وهو ما يثبت صحة هذا الفرض والذي ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي تبعا لاختلاف مستويات التعرض المختلفة لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الإجتماعي وهو ما اتفقت معه نتائج دراسة كل من (Sharonda Cage, 2020)⁽⁵²⁾ و(Shi,2018)⁽⁵³⁾.

جدول رقم (13) نتائج تحليل L.S.D لمعرفة الفروق بين المجموعات علي مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي

| المجموعات | مرتفع | متوسط | منخفض | المتوسط |
|-----------|----------|--------|-------|---------|
| مرتفع | - | - | - | 2.356 |
| متوسط | 0.0747 | - | - | 2.272 |
| منخفض | **0.1701 | 0.0873 | - | 2.192 |

ولمعرفة مصدر التباين للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين أجرى الاختبار البعدي L.S.D بطريقة أقل فرق معنوي، حيث اتضح أن هناك اختلافاً بين المبحوثين مرتفعي مستوى التعرض المختلفة لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الإجتماعي والمبحوثين منخفضي مستوى التعرض لها بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.1701 لصالح المبحوثين مرتفعي مستوى التعرض، وهو فرق دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، بينما اتضح أنه ليس هناك اختلافاً بين المبحوثين مرتفعي مستوى التعرض

المختلفة لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الإجتماعى والمبجوثين متوسطى مستوى التعرض لها بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.0873, وهو فرق غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، كما اتضح أنه ليس هناك اختلافاً بين المبجوثين منخفضى مستوى التعرض المختلفة لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الإجتماعى والمبجوثين متوسطى مستوى التعرض لها بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.0747, وهو فرق غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05.

الفرض الثالث: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبجوثين على مقياس التعرض لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الإجتماعى وفقاً لاختلاف مستويات مصداقية شبكات التواصل الإجتماعى كمصدر للمعلومات لدى المبجوثين.

جدول رقم (14) تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبجوثين على مقياس التعرض لمحتوى الجريمة وفقاً لاختلاف مستويات مصداقية مواقع التواصل الإجتماعى كمصدر للمعلومات لدى المبجوثين.

| الدلالة | قيمة ف | متوسط مجموع المربعات | درجة الحرية | مجموعات المربعات | مصدر التباين |
|---------|--------|----------------------|-------------|------------------|----------------|
| دالة*** | 39.579 | 19.199 | 2 | 48.395 | بين المجموعات |
| | | 0.489 | 448 | 183.255 | داخل المجموعات |
| | | | 450 | 231.700 | المجموع |

تشير بيانات الجدول السابق إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبجوثين الذين يمثلون مستويات الثقة بصدق وموضوعية مواقع التواصل الإجتماعى كمصدر للمعلومات عن أخبار الجريمة، وذلك علي مقياس التعرض لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الإجتماعى، حيث بلغت قيمة ف 39.579 وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة = 0.001، وهو ما يثبت صحة هذا الفرض والذي ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبجوثين على مقياس التعرض لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الإجتماعى تبعاً لاختلاف مستويات مصداقية مضمون مواقع التواصل الإجتماعى لدى المبجوثين. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Jones,2017)⁽⁵⁴⁾

جدول رقم (15) نتائج تحليل L.S.D لمعرفة الفروق بين المجموعات علي مقياس التعرض لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الإجتماعى

| المجموعات | مرتفع | متوسط | منخفض | المتوسط |
|-----------|-----------|-----------|-------|---------|
| مرتفع | - | - | - | 1.998 |
| متوسط | ***0.6913 | - | - | 1.798 |
| منخفض | 0.1767 | ***0.5087 | - | 1.281 |

ولمعرفة مصدر التباين للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات الباحثين أجرى الاختبار البعدي L.S.D بطريقة أقل فرق معنوي، حيث ظهر أن مستوى التعرض لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الإجتماعي يزداد بزيادة مستوى ثقة الباحثين في مواقع التواصل الإجتماعي كمصدر للمعلومات عن الجريمة في مصر، حيث اتضح أن هناك اختلافاً بين الباحثين متوسطى مستوى الثقة بصدق وموضوعية مواقع التواصل الإجتماعي كمصدر للمعلومات عن الجريمة في مصر، والباحثين منخفضى مستوى الثقة بفروق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.5087 لصالح الباحثين متوسطى مستوى الثقة، وهو فرق دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.001، كما أن هناك اختلافاً بين الباحثين مرتفعى مستوى الثقة بصدق وموضوعية مواقع التواصل الإجتماعي كمصدر للمعلومات عن الجريمة في مصر، والباحثين متوسطى مستوى الثقة بفروق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.6913 لصالح الباحثين مرتفعى مستوى الثقة، وهو فرق دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.001.

الفرض الرابع: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الباحثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي وفقاً للمتغيرات الديموجرافية.

أ- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الباحثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي وفقاً لمتغير النوع ذكور / إناث.

جدول رقم (16) اختبار (ت) لدلالة الفروق بين الباحثين في مستويات الإدراك بالخطر المجتمعي وفقاً للنوع

| المجموعات | العدد | المتوسط | الانحراف المعياري | قيمة ت | درجة الحرية | الدلالة |
|-----------|-------|---------|-------------------|--------|-------------|----------|
| ذكور | 235 | 1.767 | 0.815 | 0.598 | 450 | غير دالة |
| إناث | 215 | 1.709 | 0.739 | | | |

تشير نتائج اختبار "ت" فى الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الذكور ومتوسطات درجات الإناث على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي، حيث بلغت قيمة "ت" 0.589 وهى قيمة غير دالة إحصائياً عند جميع مستويات الدلالة، وبالتالي لم يثبت صحة هذا الفرض. والذى ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الذكور ومتوسطات درجات الإناث على مقياس مستويات الإدراك بالخطر المجتمعي وفقاً للنوع.

ب- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي وفقاً لمحل الإقامة ريف/ حضر

جدول رقم (17) اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المبحوثين في مستويات الإدراك بالخطر المجتمعي وفقاً لمحل الإقامة

| المجموعات | العدد | المتوسط | الانحراف المعياري | قيمة ت | درجة الحرية | الدلالة |
|-----------|-------|---------|-------------------|--------|-------------|----------|
| ريف | 194 | 2.276 | 0.459 | 0.729 | 450 | غير دالة |
| حضر | 256 | 2.234 | 0.448 | | | |

تشير نتائج اختبار "ت" في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات مبحوثي الريف ومتوسطات درجات مبحوثي الحضر على مقياس مستويات الإدراك بالمخاطر المجتمعية، حيث بلغت قيمة "ت" 0.729 وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند جميع مستويات الدلالة، وبالتالي لم يثبت صحة هذا الفرض. والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات مبحوثي الريف ومتوسطات درجات مبحوثي الحضر على مقياس مستويات الإدراك بالخطر المجتمعي.

ج- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي وفقاً لمتغير السن.

جدول رقم (18) تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي وفقاً لمتغير السن

| مصدر التباين | مجموعات المربعات | درجة الحرية | متوسط مجموع المربعات | قيمة ف | الدلالة |
|----------------|------------------|-------------|----------------------|--------|---------|
| بين المجموعات | 16.818 | 2 | 8.803 | 19.266 | دالة*** |
| داخل المجموعات | 215.892 | 448 | 0.598 | | |
| المجموع | 231.700 | 450 | | | |

تشير بيانات الجدول السابق إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون الفئات العمرية المختلفة، وذلك على مقياس مستويات الإدراك بالخطر المجتمعي، حيث بلغت قيمة ف 19.266 وهذه القيمة دالة عند مستوى دلالة = 0.001، وهو ما يثبت صحة هذا الفرض والذي ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس مستويات الإدراك بالخطر المجتمعي وفقاً لمتغير السن. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (Mastrococco2018) (55)

جدول رقم (19) نتائج تحليل L.S.D لمعرفة الفروق بين المجموعات علي مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي

| المجموعات | من 18 إلى 30 | من 30 إلى 45 | من 45 فأكثر | المتوسط |
|--------------|--------------|--------------|-------------|---------|
| من 18 إلى 30 | - | - | - | 1.89 |
| من 30 إلى 45 | 0.1424 | - | - | 1.76 |
| من 45 فأكثر | ***0.5752 | ***0.4921 | - | 1.76 |

يتبين من الجدول السابق اختلاف المتوسطات الحسابية للمجموعات التي تمثل المبحوثين من ذوى الفئات العمرية المختلفة على مقياس مستويات الإدراك بالخطر المجتمعي ولمعرفة مصدر التباين للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين أجرى الاختبار البعدي L.S.D بطريقة أقل فرق معنوي، حيث ظهر أن مستويات الإدراك بالخطر المجتمعي يزداد لدى المبحوثين ذوى المستويات العمرية الأقل أكثر من المبحوثين ذوى المستويات العمرية الأعلى.

حيث اتضح أن هناك اختلافاً بين المبحوثين من ذوى الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 45 سنة، والمبحوثين من ذوى الفئة العمرية من 45 سنة فأكثر بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.4921 لصالح المبحوثين من ذوى الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 45 سنة، وهو فرق دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.001، كما ظهر أن هناك اختلافاً بين المبحوثين من ذوى الفئة العمرية من 18 إلى أقل من 30 سنة، والمبحوثين من ذوى الفئة العمرية من 30 سنة، والمبحوثين من ذوى الفئة العمرية من 45 سنة فأكثر بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.5752 لصالح المبحوثين من ذوى الفئة العمرية من 18 إلى أقل من 30 سنة، وهو فرق دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.001، بينما ظهر أنه ليس هناك اختلافاً بين المبحوثين من ذوى الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 45 سنة، والمبحوثين من ذوى الفئة العمرية من 18 إلى أقل من 30 سنة، حيث بلغ الفرق بين المتوسطين الحسابيين 0.1424، وهو فرق غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05.

د- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي وفقاً لمتغير المستوى التعليمي.

جدول رقم (20) تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على

مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

| الدلالة | قيمة ف | متوسط مجموع المربعات | درجة الحرية | مجموعات المربعات | مصدر التباين |
|---------|--------|----------------------|-------------|------------------|----------------|
| دالة*** | 9.889 | 5.348 | 2 | 14.214 | بين المجموعات |
| | | 0.567 | 448 | 217.486 | داخل المجموعات |
| | | | 450 | 231.700 | المجموع |

تشير بيانات الجدول السابق إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات الباحثين الذين يمثلون المستويات التعليمية المختلفة، وذلك علي مقياس مستويات الإدراك بالخطر المجتمعي، حيث بلغت قيمة ف 9.889 وهذه القيمة دالة عند مستوى دلالة = 0.001، وهو ما يثبت صحة هذا الفرض والذي ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الباحثين على مقياس مستويات الإدراك بالخطر المجتمعي تبعاً لاختلاف المستوى التعليمي.

جدول رقم (21) نتائج تحليل L.S.D لمعرفة الفروق بين المجموعات علي مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي

| المجموعات | أقل من جامعي | جامعي | أعلى من جامعي | المتوسط |
|---------------|--------------|---------|---------------|---------|
| أقل من جامعي | - | - | - | 1.25 |
| جامعي | ***0.2988 | - | - | 1.64 |
| أعلى من جامعي | **0.2058 | *0.2678 | - | 1.87 |

يتبين من الجدول السابق اختلاف المتوسطات الحسابية للمجموعات التي تمثل الباحثين من ذوى المستويات التعليمية المختلفة على مقياس مستويات الإدراك بالخطر المجتمعي، ولمعرفة مصدر التباين للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات الباحثين أجرى الاختبار البعدي L.S.D بطريقة أقل فرق معنوي، حيث ظهر أن مستويات الإدراك بالخطر المجتمعي يزداد لدى الباحثين ذوى المستويات التعليمية المرتفعة أكثر من الباحثين ذوى المستويات التعليمية المنخفضة.

حيث اتضح أن هناك اختلافاً بين الباحثين من ذوى فئة التعليم الجامعي، والباحثين من ذوى فئة التعليم الأعلى من جامعي بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.2678 لصالح الباحثين من ذوى فئة التعليم الأعلى من جامعي، وهو فرق دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، كما ظهر أن هناك اختلافاً بين الباحثين من ذوى فئة التعليم الجامعي، والباحثين من ذوى فئة التعليم الأعلى من جامعي بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.2998 لصالح الباحثين من ذوى فئة التعليم الأعلى من جامعي، وهو فرق دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.001، كما ظهر أن هناك اختلافاً بين الباحثين من ذوى فئة التعليم الأقل من جامعي، والباحثين من ذوى فئة التعليم الأعلى من جامعي بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.2058 لصالح الباحثين من ذوى فئة التعليم الأعلى من جامعي، وهو فرق دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

هـ- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي وفقاً لمتغير المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

جدول رقم (22) تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي وفقاً لاختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي

| الدالة | قيمة ف | متوسط مجموع المربعات | درجة الحرية | مجموعات المربعات | مصدر التباين |
|---------|--------|----------------------|-------------|------------------|----------------|
| دالة*** | 4.319 | 4.492 | 2 | 2.743 | بين المجموعات |
| | | 0.175 | 448 | 198.198 | داخل المجموعات |
| | | | 450 | 212.141 | المجموع |

تشير بيانات الجدول السابق إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون المستويات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة، وذلك علي مقياس مستويات الإدراك بالخطر المجتمعي، حيث بلغت قيمة ف 4.319 وهذه القيمة دالة عند مستوى دلالة = 0.05، وهو ما يثبت صحة هذا الفرض والذي ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس مستويات الإدراك بالمخاطر المجتمعية تبعاً لاختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

جدول رقم (23) نتائج تحليل L.S.D لمعرفة الفروق بين المجموعات علي مقياس الإحساس بالخطر المجتمعي

| المجموعات | مستوي مرتفع | مستوي متوسط | مستوي منخفض | المتوسط |
|-------------|-------------|-------------|-------------|---------|
| مستوي مرتفع | - | - | - | 2.177 |
| مستوي متوسط | **0.1506 | - | - | 2.339 |
| مستوي منخفض | **0.1843 | 0.0433 | - | 2.373 |

يتبين من الجدول السابق اختلاف المتوسطات الحسابية للمجموعات التي تمثل المبحوثين ذوى المستويات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة على مقياس مستويات الإدراك بالخطر المجتمعي، ولمعرفة مصدر التباين للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين أجرى الاختبار البعدي L.S.D بطريقة أقل فرق معنوي، حيث ظهر أن مستويات الإدراك بالخطر المجتمعي يزداد لدى المبحوثين ذوى المستوى الاجتماعي الاقتصادي المنخفض أكثر من المبحوثين ذوى المستوى الاجتماعي الاقتصادي المرتفع والمتوسط.

حيث اتضح أن هناك اختلافاً بين المبحوثين ذوى المستوى الاجتماعي الاقتصادي المرتفع والمبحوثين ذوى المستوى الاجتماعي الاقتصادي المتوسط بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.1506 لصالح المبحوثين ذوى المستوى الاجتماعي الاقتصادي المتوسط، وهو فرق دال إحصائياً عند مستوى 0.01، كما ظهر أن هناك اختلافاً بين المبحوثين ذوى المستوى

الاجتماعى الاقتصادى المرتفع والمبوهين ذوى المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.1843 لصالح المبوهين ذوى المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض، وهو فرق دال إحصائيا عند مستوى 0.01، بينما ظهر أنه ليس هناك اختلافاً بين المبوهين ذوى المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض والمبوهين ذوى المستوى الاجتماعى الاقتصادى المتوسط حيث بلغ الفرق بين المتوسطين الحسابيين 0.0433، وهو فرق غير دال إحصائيا عند مستوى 0.05

ويمكن إجمالى النتائج العامة للدراسة فى الآتى:

- تؤكد نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين النوع (ذكور- إناث) ومستوى استخدام الجمهور للإنترنت (مرتفع- متوسط- منخفض) وهذه النتيجة تؤكد أن هناك إحصائية لتأثير عوامل أخرى تؤثر على مستوى استخدام الأفراد للإنترنت غير عامل النوع، ربما تكون عوامل إجتماعية أو إقتصادية على وجه الخصوص وهو ما يشير أيضاً الى السمات الأساسية للإنترنت فى أنها شبكة لاجماهيرية.

- فى حين تؤكد نتائج الدراسة وجود علاقة دالة إحصائياً بين النوع (ذكور- إناث) ومستوى استخدام الجمهور لشبكات التواصل الاجتماعى (مرتفع- متوسط- منخفض) حيث تشير النتائج الى إرتفاع نسبة استخدام الذكور لشبكات التواصل الاجتماعى بنسبة أعلى نسبياً من الإناث فى كلا المستويين فى الاستخدام المرتفع والمتوسط، وفى هذه النتيجة إشارة الى ضرورة دراسة المتغيرات المؤثرة على تعرض الذكور والإناث لشبكات التواصل الاجتماعى فى المجتمعات العربية، خاصة فى المجتمع المصرى، ودوافع التعرض لها.

- تبين نتائج الدراسة عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين النوع (ذكور- إناث) ومستوى تعرض الجمهور لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الاجتماعى (مرتفع- متوسط- منخفض) وهو ما يشير الى أمرين:

أولهما: إعتبار الجريمة سلوك غير مرغوب إجتماعياً وإنسانياً يدفع الى عدم تأثير النوع فى التعرض لمثل هذا المحتوى.

ثانيهما: أهمية شبكات التواصل الاجتماعى فى الحصول على المعرفة لدى الأفراد فى ظل التغيرات الإجتماعية والإتصالية الحديثة.

- أثبتت النتائج وجود علاقة دالة إحصائياً بين مستوى التعرض لشبكات التواصل الاجتماعى ومستوى التعرض لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الاجتماعى وهو ما يشير الى

التأكيد على ما أشارت إليه نظريات إدراك المخاطر والخطر المجتمعي بأن كثافة تعرض الأفراد لوسائل الإعلام تزداد أوقات المخاطر والأزمات.

- أشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة إرتباطية بين كثافة التعرض لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الإجتماعى وإدراك الجمهور للخطر المجتمعي حيث تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي تبعا لاختلاف مستويات التعرض المختلفة لمحتوى الجريمة على شبكات التواصل الإجتماعى حيث اتضح أن هناك اختلافاً بين المبحوثين مرتفعي مستوى التعرض المختلفة لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الإجتماعى والمبحوثين منخفضي مستوى التعرض لها لصالح المبحوثين مرتفعي مستوى التعرض.

- أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون مستويات الثقة بمصادقية شبكات التواصل الإجتماعى كمصدر للمعلومات عن الجريمة، وذلك علي مقياس التعرض لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الإجتماعى حيث ظهر أن مستوى التعرض لمحتوى الجريمة على مواقع التواصل الإجتماعى يزداد بزيادة مستوى ثقة المبحوثين فى شبكات التواصل الإجتماعى كمصدر للمعلومات عن الجريمة فى مصر.

- تؤكد نتائج الدراسة الى أن الإدراك بالخطر المجتمعي هو حالة إنسانية عامة ترجع الى عوامل ومتغيرات إجتماعية وعوامل فيسيولوجية حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الذكور ومتوسطات درجات الإناث على مقياس الإدراك بالخطر المجتمعي. كما ثبت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات مبحوثي الريف ومتوسطات درجات مبحوثي الحضر على مقياس مستويات الإدراك بالخطر المجتمعي.، فى حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون الفئات العمرية المختلفة، وذلك علي مقياس مستويات الإدراك بالخطر المجتمعي حيث ظهر أن مستويات الإدراك بالخطر المجتمعي يزداد لدى المبحوثين ذوى المستويات العمرية الأقل أكثر من المبحوثين ذوى المستويات العمرية الأعلى.

- تشير نتائج الدراسة الى أهمية المستوى التعليمي فى مستوى إدراك الخطر المجتمعي لمحتوى الجريمة كقضية إجتماعية، حيث تأكد من نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون المستويات التعليمية المختلفة، وذلك علي مقياس مستويات الإدراك بالخطر المجتمعي حيث ظهر أن مستويات الإدراك بالخطر

المجتمعى يزداد لدى المبحوثين ذوى المستويات التعليمية المرتفعة أكثر من المبحوثين ذوى المستويات التعليمية المنخفضة.

- تشير نتائج الدراسة الى أن العوامل الإقتصادية والإجتماعية تؤثر فى مستوى إدراك الخطر المجتمعى لدى الجمهور حيث تؤكد نتائج الدراسة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون المستويات الإجتماعية والاقتصادية المختلفة، وذلك علي مقياس مستويات الإدراك بالخطر المجتمعى حيث ظهر أن مستويات الإدراك بالخطر المجتمعى يزداد لدى المبحوثين ذوى المستوى الإجتماعى والاقتصادى المنخفض أكثر من المبحوثين ذوى المستوى الإجتماعى والاقتصادى المرتفع والمتوسط، وتشير هذه النتيجة الى ضرورة إختبار متغير المستوى الإجتماعى والإقتصادى على مستوى إدراك الخطر المجتمعى فى المجتمعات الأكثر تقدماً مقارنةً بالمجتمعات الفقيرة فيما يتعلق بمحتوى الجريمة من خلال شبكات التواصل الإجتماعى.

- أوضحت نتائج الدراسة الإتجاه العام للاعتماد على وسائل الإعلام الجديدة فى الحصول على المعلومات ومصادقتها لدى الجمهور حيث أشارت النتائج الى اعتماد الجمهور عينة الدراسة على مواقع التواصل الإجتماعى فى الترتيب الأول كمصادر لها مصداقيتها فى الحصول منها على معلومات عن الجريمة ويمكن تفسير هذه النتيجة فى ضوء ما أشار اليه الباحثون الى ما تتمتع به هذه الشبكات من مميزات تتعلق بثراء الوسيلة وما تتمتع به من خصائص تكنولوجية للتنوع فى عرض المضمون وسهولة الحصول عليه.

- أشارت نتائج الدراسة الى أهمية شبكات التواصل الإجتماعى كوسيلة اتصال تحقق الوظائف الأساسية لوسائل الاعلام فى المجتمع حيث أن أهداف الفهم والتفسير للجرائم وأخذ الحيطة لعدم التعرض لظروف مماثلة لأحداث الجرائم تمثل أهم أهداف تعرض الجمهور المصرى لمحتوى الجريمة علي شبكات التواصل الإجتماعى.

توصيات الدراسة:

وفي ضوء نتائج الدراسة تطرح الدراسة التوصيات التالية:

- 1- الإهتمام البحثى بتأثيرات محتوى الجريمة بوسائل الاتصال الجماهيرى خاصة وسائل الاعلام الجديدة على الجمهور من الفئات العمرية الأقل سناً وبخاصة الشباب نظراً لإرتباط العنف بالفئات العمرية فى هذه المراحل لتعرضهم لمشكلات اجتماعية ونفسية تفوق ذوى الأعمار الأعلى.
- 2- إجراء بحوث المعالجة الاعلامية وتأثيراتها فى مجال الجرائم الأسرية والقضايا المتعلقة بالتحرش نظراً لإنتشارها فى الفترة الأخيرة بصورة ملحوظة فى المجتمع المصرى وكثافة التغطية الاعلامية لها وهى ظاهرة غير مألوفة على مجتمعاتنا وثقافتنا.
- 3- الإهتمام بإختبار تأثيرمتغير الخبرة المباشرة بالقضية ضمن المتغيرات الوسيطة التى يمكن أن تؤثر بطريقة ما فى إتجاهات المبحوثين نحو المعالجة الاعلامية لقضايا الجرائم خاصة تلك التى ترتبط بالجرائم الأسرية وقضايا التحرش فى المجتمع المصرى.
- 4- تطبيق بحوث ميدانية مقارنة على الجمهور العربى وكذلك جمهور المجتمعات متعددة الثقافات لقياس تأثير الاعلام الجديد فى مجال قضايا الجريمة خاصة وأن الاعلام الجديد خاصة وسائل التواصل الاجتماعى لا تقف عند حدود دولة أو مجتمع معين وتأثيراتها ممتدة بامتداد التعرض لها فى الفضاء الالكترونى.
- 5- إختبارمتغير المستوى الاجتماعى والإقتصادى على مستوى إدراك الخطر المجتمعى فى المجتمعات الأكثر تقدماً مقارنةً بالمجتمعات الفقيرة فيما يتعلق بمحتوى الجريمة من خلال شبكات التواصل الاجتماعى.

المراجع:

1- بدر الدين علي: الجريمة والمجتمع

https://drive.google.com/file/d/13pHxkpnSVVKER3p_SdMUKNpt9TwBfJ-B/view.

2- <https://www.mohamah.net/law>

3- Moeller, S., (1999). Compassion Fatigue: How the Media Sell

Disease, Famine, War and Death, (New York: Routledge,), p.2

4- Ntialie Beau(2009):L'emergence D'une Société Nouvelle Pages/1-6-63-3963htm/Consulté Le:22/02/. [Http://Www.Parution.Com/](http://Www.Parution.Com/)

5- Emilio Mordini: De La Société Du Risque À La Société De La Sécurité:

<Http://Www.Cssc.Eu/Public/Lasoci Et Eclurisque.Pdf> Consulté Le:25/02/09.

6- محمد الأطراش وآخرون (1999): العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،، ص322-

7- Beck, U. (1992). Risk society: Towards A New Modernity(New delhi, Sage Publications), , p46.

8- Risk Society, *Wikipedia Encycbpedia*, on: 19/12/2007.

9- Giddens, A. (1999). Risk & Responsibility, *Modern Law Review*, Vol. 62, No. 1, p. 3.

10-Beck, U. (1992). Risk society: Towards A New Modernity, *Op- Cit*, p. 23

11- Cottle, S. (1998). Ulrich Beck "Risk Society" & The Media: A Catastrophic View? *European Journal of Communication*, Vol. 13, no. 5, p.7

12- Critcher, C. Critical Readings(2006): Moral Panics & The Media,(London: Macmillan,), p. 11.

13- Post (Parliamentary Office of Science & Technology) (1996), *Safety In Numbers? Report81*. (London: House of Commons) In: www.parliament.The.satationary-Office.co.uk (17-12-2007)..

14- زكريا إبراهيم(2017): الجريمة والمجتمع نسخة محفوظة على موقع: (Google Books)

15- Park, Crystal (2014). "Wage Theft in America: How the Rich get Richer While the Poor Stay Poor". Voice of Russia

16- Elizabeth A. Martin (2003). Oxford Dictionary of Law (Oxford: Oxford University Press..

17- أحمد ابراهيم مصطفى(2008): دور وسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الشراكة المجتمعية من أجل التصدي للجريمة، د ط، مركز الاعلام الأمني، د ب ن،، ص.503

18- بن عودة محمد: دور الاعلام في الوقاية من الجريمة والانحراف

<https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/alalam-alwqayte>

19- أنتوني غدنز(2005): علم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 4، ص 508

20- الأعلى للإعلام" يصدر مشروع ضوابط وأخلاقيات نشر الجريمة الثلاثة، 07 ديسمبر 2021

<https://www.youm7.com/story/2021/12/7>

إستراتيجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف

21- عبد المحسن بدوى في وسائل الإعلام الجماهيري الندوة العلمية الاعلام والأمن

<http://site.iugaza.edu.ps/jdalou/files/2012/03.pdf>

22- عبد الكريم الردايدة(2013):الجرائم المستحدثة واستراتيجية مواجهتها، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،، ص185

23- محمد سعد أبو عامود(2006) الاعلام الأمني: المفهوم، الوظائف، والشكاليات، د ط، مركز الكتاب، مصر 91- 92.ص ص،

24- والي عبد اللطيف وبوبعابة كمال(2021): تفعيل دور الاعلام الأمني في مكافحة الجريمة

مجلة الفكر القانوني والسياسي (المجلد الخامس العدد ايلول 2021 ص ص: 26، 35

25 - فلورا متي(2022): العلاقة بين أخبار جرائم الأسرة في عينة من المواقع الصحفية المصرية وبين مشاعر الخوف لدى جمهورها -دراسة تطبيقية مقارنة العدد الستون - يناير 2022

26- Lilian kanashiro and others 2021." media fear of crime, and authority: focus groups in lima Peru" (international conference on communication and applied technologies pp 354-364.

27- Matti and Nasi and others 2021." crime news consumption and fear of violence: the role of traditional media, social media and alternative information sources" (crime and delinquency vol 67(4), 2021) pp574-600.

28- (Lo Wai Han and others 2021. "Melodramatic animation, presence and sympathy for crime victims in news: an experiment with adolescents in Hong Kong" (journal of applied journalism& media studies vol 10(1),2021) pp73-94

29- Nicola Mastrorocco and Luigi Minale." news media and crime perceptions: evidence from a natural experiment2018" (journal of public economics vol 165.) pp230-255

30- Sharonda Cage(2020)." how crime-based media affect perceptions of crime, race and fear of crime" (Walden university: college of social and behavioral sciences, PHD published,)

31- Daniel Velasquez(2020)." I read the news today, oh boy: the effect of crime news coverage on crime perception" (world development journal vol 136,)

32- Trnka R., Lorencova R. ,(2020).Fear, anger, and media-induced trauma

during the outbreak of COVID-19 in the Czech Republic. Psychol

Trauma. 10.1037/tra0000675. doi:10.1037/tra0000675

33- أسامة العايش(2020):التناول الاعلامى والاجتماعى للجريمة في المؤسسة العالمية الجزائرية: دراسة جمهور وبرنامج "مسرح الجريمة" نموذجًا"، (جامعة زيان عاشور الجلفة: مجلة آفاق العلوم، ص 202

34- نرمين نبيل(2018): "اتجاهات الجمهور إزاء تغطية الجريمة في الصحافة المصرية: نحو صياغة-

رؤية واقعية للتطوير"، (جامعة القاهرة: كلية العالم، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، ص 52

35- Bjorkjahl,K.,& Carlsen,B. (2017). Fear of the fear the flu: Assumptions about media effects in the 2009 pandemic. Science communication, 39(3), 358-381

36- Towers S., Afzal S., Bernal G., et al(2015). Mass Media and the Contagion ofFear: The Case of Ebola in America. PLoS One،10(6):e0129179.

Published Jun 11. doi:10.1371/journal.pone.0129179

37- Steve Thompson(2007), “Pedophilia in the News: How. Sensationalism in the Media Creates Moral Panic,” Politics, News and Issue <http://WWW.helium.com/tm/87747/sensation>.

38- Donna Killingbeck,(2001) ”The Role of Television News in the Construction of School Violence as a Moral Panic.” Journal of Criminal Justice and Popular Culture, vol.8, no.3 (), PP.186-202.

39- Ahmad A., Murad H. (2020). The Impact of Social Media on Panic During the COVID-19 Pandemic in Iraqi Kurdistan: Online Questionnaire Study. J Med Internet Res. 22(5):e19556. Published 2020 May 19. doi:10.2196/19556

40- Hyvarinen,H.& Beck,R. (2019). Fear and loathing in Boston: the roles of different emotions in information sharing on social media following a terror attack. The 27th European conference on information system (ECIS), Stockholm& Uppsala,Sweden,June 8-13,2019.

https://aisel.aisnet.org/ecis2019_rp/187

41- Yang C., Dillard J., Li R. (2018). Understanding Fear of Zika: Personal, Interpersonal, and Media Influences. Risk Anal. 38(12):2535-2545

42- Rubaltelli, E., Scrimin, S., Moscardino, U., Priolo, G., & Buodo, G. (2018)

Media exposure to terrorism and people’s risk perception: The role of environmental sensitivity and psychophysiological response to stress. British

Journal of Psychology, 109(4), 656673-. available at <https://onlinelibrary.wiley.com>

43- Shi L. ,(2018). A Neglected Population: Media Consumption, Perceived Risk, and Fear of Crime Among International Students J Interpers Violence. 2018;886260518766428.

- 44- Jones,J. (2017). Media and social Media's impact on citizens' perception of the frequency of crime occurrence in the United States, *American International Journal of Social Science*, 6(3), 97-102.
- 45- Abel,J., Nut,B.&Burr,S. (2016). Social media and the fear of missing out: scale development and assessment. *Journal of business & economics research* , 14(1), 33:44.
- 46- Allison Cavanagh(2007)., "Taxonomies of Anxiety: Risks, Panics, Pedophilia and the Internet, "Electronic Journal of Sociology
- 47- Post (Parliamentary Office of Science & Technology) (1996), *Safety In Numbers? Report81*. (London: House of Commons) In: www.parliament.The.satationary-Office.co.uk (17-12-2007
- 48- السيد محمد خيرى: الإحصاء النفسي والتربوي، الرياض، مطبعة جامعة الرياض، 1975، ص 43.
- 49- فؤاد أبو حطب، سيد عثمان: التقويم النفسي، القاهرة، الأنجلو المصرية، 1973، ص770.
- 50- أسامة العايش(2020):التناول الاعلامى والاجتماعى للجريمة في المؤسسة العالمية الجزائرية: مرجع سابق،ص 202
- 51- - نرمين نبيل(2018): "اتجاهات الجمهور إزاء تغطية الجريمة في الصحافة المصرية، مرجع سابق.
- 52- Sharonda Cage(2020)." how crime-based media affect perceptions of crime, race and fear of crime
- 53- Shi L. ,(2018). A Neglected Population: Media Consumption, Perceived Risk, and Fear of Crime op.cit
- 54- Jones,J. (2017). Media and social Media's impact on citizens' op.cit.
- 55- Nicola Mastrorocco and Luigi Minale." news media and crime perceptions: op.cit pp230-255